

annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



إعادة النظر في نموذج التنمية

تأملات من المجتمع المدني في المنطقة العربية حول
اجندة ما بعد ٢٠١٥ وخطة تمويل التنمية

المشاورات لما بعد ٢٠١٥ قد تمت بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) وبدعم مادّي من مؤسسة المجتمع المفتوح (OSF)

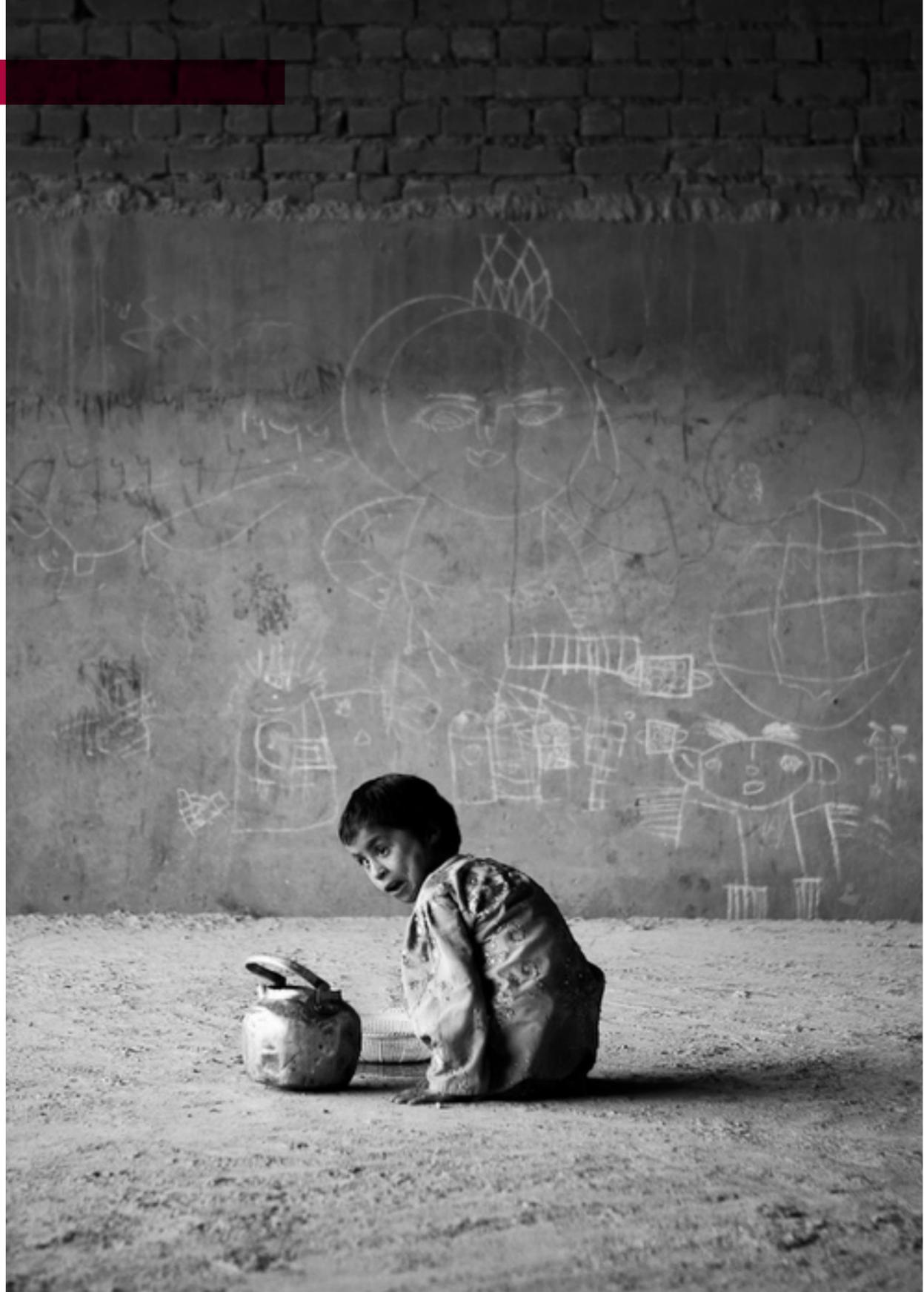


هذه الوثيقة قد نشرت بدعم مادّي من سيفيكوس



يمكن الاقتباس من هذا التقرير والاستشهاد به كما يمكن اعادة انتاج المعلومات التي يحتويها مع الاشارة الى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية كمصدر للعمل.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠١٥



مقدمة

اهداف التنمية المستدامة

زياد عبد الصمد

ان شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تعتبر ان الحراك المدني والشعبي مستمر منذ العام 2010 رغم كل التحديات التي يواجهها هو الخيار الوحيد الذي يعيد التوازن الى المجتمع في مواجهة قوى السلطة القديمة أو القوى التقليدية والمحافظلة والدينية التي تصدت لمنع التقدم في مجال البناء الديمقراطي للدولة المدنية والعصرية. إن التراجع عن دعم قوى التغيير الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي سيؤدي حتما الى إضعافها والحد من إمكانياتها لبناء مستقبل واعد تعمه العدالة واحترام حقوق الانسان.

ومن ضمن هذه الجهود، واكبت الشبكة المسار العربي حول أهداف التنمية المستدامة من خلال مواكبة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية التي تنظمها جامعة الدول العربية مرة كل سنتين، حيث يخصص القسم الاكبر منها للحوار حول التحديات التنموية ودور الاطراف الشريكة. وعلى الرغم من استبعادها للمجتمع المدني من المشاركة المباشرة سعت الشبكة الى تنظيم منتديات موازية في كل مرة تتعقد فيها القمة. فصدر عنها مواقف واعلانات تتضمن اقتراحات وتوصيات تأمل تبنيها من قبل القمة. وقد اعتمدت الشبكة على شراكتها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا في الامم المتحدة لتنظيم هذه المنتديات التي يتضمن نتائجها هذا الكتيب.

وتتضمن الوثائق المنشورة في هذا الكتيب على تحليل لابرز تحديات التنمية العربية كما تتوقف عند بعض العناصر الاساسية للنموذج التنموي البديل والتي تشكل اساسا لحوار بين الشركاء التنمويين.

إن الخلاصات التي انتهى إليها المسار الدولي لأهداف التنمية المستدامة تعكس منعطفاً خطيراً في مفهوم التنمية لاسيما في تحديد أدوار الجهات المعنية في العملية التنموية. فنقترح مثلاً أن يكون لقطاع الاعمال الدور الاساسي كونه يساهم في تعزيز النمو الذي يولد فرص عمل. ويأتي ذلك قبل إقرار "معايير حقوق الانسان الملزمة لقطاع الاعمال". وهذا يعكس أيضاً مفهوماً جديداً لـ "الشراكة الدولية للتنمية" الذي كان قائماً على الامور التالية: أولاً تعزيز التجارة العادلة بما يساعد الدول النامية على تحسين ادائها الاقتصادي وتحسين عائداتها وثانياً اعادة النظر بموضوع الديون الخارجية التي تستهلك موارد كبيرة من الموازنات العامة وثالثاً تطوير المساعدات التنموية كماً ونوعاً، وقد اطلق مسار فاعلية المساعدات عم 2003 لهذا الغرض رابعاً العمل من اجل نقل التكنولوجيا لمساعدة الدول النامية على تجاوز تحديات تطوير أدوات التنمية وأخيراً وليس آخراً معالجة موضوع أدوية الامراض الخطيرة وغيرها من الامور التي تشكل التزامات الدول الغنية تجاه الدول النامية. أما في وثيقة أهداف التنمية المستدامة فقد تحول هذا المفهوم نحو شراكات يكون فيها لقطاع الاعمال الدور الاساسي مع النقل من أهداف تحقيق التجارة العادلة وتخفيف الديون وعدم الاشارة الى تنظيم ومراقبة حركة رؤوس الاموال. وتطور مسار "فاعلية المساعدات" ليصبح "فاعلية التنمية" حيث باتت حكومات الدول النامية هي التي تخضع للمساءلة بدلا من ان تكون الدول المانحة هي المساءلة على التزاماتها

وتعبر اتجاهات الجهات المانحة العاملة في المنطقة العربية من خلال تبنيها لاوليات متضمنة في استراتيجياتها عن حالة من الاعياء يكاد ان يصل الى حدود اليأس من دور المجتمع المدني. اذ ترى أنه فشل في إنجاز التحولات النوعية بعد الربيع العربي، فجرى توجيه الدعم نحو مبادرات ريادة الاعمال التي يستفيد منها الافراد وقطاع الاعمال في تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية. ويتم الترويج لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسهيل التجارة الحرة وفتح الاسواق. هذا هو مضمون التوجهات الجديدة التي يروج لها الفكر المهيمن حالياً. وتتحدد اولويات الجهات المانحة في المنطقة بالتدخل الانساني لمساعدة ازمة اللاجئين وضحايا الحروب والنزاعات، والتصدي للتحديات الامنية في الدول التي تعاني من النزاعات والحروب وفي دول الجوار الاوروبي حيث يتدفق اللاجئين. وتخصص نسبة عالية من المساعدات التنموية لقطاع الاعمال لتعزيز التجارة وما تبقى ينفق على بعض الخدمات والاحتياجات التنموية وتقليص المساعدات تستفيد منها الاطر التي تقوم باعمال المدافعة والمناصرة.

مهرس

تمهيد

مشاورات ٢٠١٣

مشاورات ٢٠١٤

مشاورات ٢٠١٥

موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بشأن تمويل التنمية

٥
٧
١٣
١٩
٢٤
٢٩ رد فعل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أجندة عمل أديس أبابا





تمهيد:

ومناقشة المقترحات المتعلقة بإصلاح النظام المال الدولي وإعادة التوازن إليه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ضوء الانتفاضات العربية التي اندلعت في عام ٢٠١١، يخشى أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المعنية بالتنمية في المنطقة العربية على مستقبل العلاقة بين اجندات التنمية الوطنية والدولية بصورة خاصة. إنهم يدركون بأن المواطنين الذين خرجوا للاحتجاج لم ينادوا بإنهاء الأنظمة السياسية والاقتصادية الإقصائية الداخلية في المنطقة وحسب، بل طالبوا أيضاً بوضع حد للقوى الخارجية التي تساند بقاء هذه الأنظمة وتستفيد منها. وبالنتيجة، تروج الجهات الضالعة في المفاوضات الجارية بشأن ما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية لأجندة إيمانية يُعول عليها، وتتطلع إلى أبعد من الأهداف الرمزية والمؤشرات الكمية للموامة بين نظم الحوكمة العالمية وخيارات السياسة الوطنية. ولا بد أن تتركز هذه الخيارات السياسية على عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة يعزز السياسات التقدمية التي تصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

تسلط الوثائق الواردة في هذا الكتيب الضوء على الشواغل والتوصيات الخاصة التي طرحت في خلال اللقاءات التشاورية الإقليمية التي عقدت في بيروت في آذار / مارس ٢٠١٣ و تموز / يوليو ٢٠١٤ ونيسان / إبريل ٢٠١٥، بالإضافة إلى مؤتمر أديس أبابا الذي عقد مؤخراً في تموز / يوليو ٢٠١٥. أخيراً، نأمل أن تساهم هذه الأفكار في تعزيز إنجاز الأطار المفاهيمي لعهد جديد من التنمية التي تركز على الإنسان في المنطقة العربية وفي العالم.

شهدت الألفية الجديدة انتشار للعديد من الأزمات الحادة ذات الأبعاد المتعددة. لقد جعلت هذه الأزمات مجتمعنا العالمي عرضة لغياب الأمان والاستقرار الذي يكمن وراء الأسواق الحرة والمندمجة. علاوة على ذلك، أسفرت هذه الأزمات عن نشوء مخاطر جديدة تتهدد البيئة، وامداداتنا المستقبلية من الموارد المحدودة مثل المياه والطاقة. كما أدى الأثر الناجم عن هذه الأزمة إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة والجوع في العالم. إن عجز المجتمع الدولي عن التصدي لهذه الحقائق المتغيرة كان نتاج ضعف نظم الحوكمة العالمية مدعوماً بغياب المساءلة وآليات التوزيع العادل.

لم تعد الأهداف الإنمائية للألفية ركائز قابلة للتطبيق في أجندة التنمية الدولية. ومع أن الأهداف كانت نبيلة وسامية حيث شملت الحد من وفيات الأطفال والفقر وضمان توفير التعليم للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وما إلى ذلك، نجد أن الخطوات المتخذة نحو التطبيق جرت من غير مشاركة اجتماعية ومن غير الالتفات إلى السياق المحلي. وبناء على ما تقدم، ومع دنو المهلة المخصصة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من نهايتها، أعادت المبادرات العالمية والإقليمية تركيز مساعيها على وضع أجندة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا تتصف بالكمية بل تستند إلى القيم الجوهرية لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة وتؤكددها. سيكون الهدف النهائي كما أشارت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ إنشاء « قوة إيجابية لجميع شعوب العالم للأجيال الحالية والمستقبلية ».

بُذلت مساع موازية لتحديد الأولويات المستمرة وسبل تمويل تطوير هذه الجهود للمضي بها قدماً. في شهر تموز / يوليو عام ٢٠١٥، اجتمع أعضاء من المجتمع الدولي من بينهم ممثلون عن المجتمع المدني والحكومات والنقابات وغيرهم في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا لإعادة النظر في عملية تمويل التنمية الحالية التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

مشاورات ٢٠١٣

توصيات منظمات المجتمع المدني نتيجة الاجتماع
التشاورى الإقليمي حول خطة ما بعد ٢٠١٥

(بيروت، ١٤ آذار ٢٠١٥)



مقدمة عامة

في عام ٢٠٠٠، قام إعلان الألفية بوضع جملة من التحدّات التي تواجه جهود التنمية حول العالم وقام بتحديد «مسؤولية جماعية... لدعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي». وقد دعا الإعلان لأن «تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية»، لكي تستفيد جميعها من الآثار الإيجابية للعولمة. وقد تضمن الإعلان مجموعة من القيم والمبادئ والأهداف لأجندة التنمية العالمية في القرن الواحد والعشرين. والأهم من ذلك، قام الإعلان بتثبيت الصلة الوثيقة بين السلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وجهود التنمية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل.

أما الأهداف الألفية للتنمية التي تلت الاعلان، فقد تشكلت من مجموعة من الأهداف المحددة المتفق عليها والتي يمكن قياسها، مع التركيز على الفقر والجوع والبطالة والتعلم والصحة والأمراض المعدية ووضع المرأة والبيئة. وقد توجّهت الأهداف بشكل خاص الى البلدان النامية، وتضمنت هدفاً واحداً (الهدف الثامن) توجه لمبدأ التعاون المشترك لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى. وقد ركز الهدف الثامن على الشراكة العالمية للتنمية الهادفة لتعزيز نظام تجاري ومالي مفتوح مبني على قواعد محددة، وتلبية احتياجات الدول الأقل نمواً، ومعالجة قضية ديون الدول النامية بشكل متكامل. علاوة على ذلك، فإنه ينطوي على التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية والقطاع الخاص، وذلك لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار معقولة والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية^١.

هذا وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً وغايات كمية يسهل فهمها، ومن الصعب ان نختلف مع النوايا الحسنة التي تتضمنها. ومع ذلك، فإن مساهلة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية حول تنفيذها كان محدوداً، مما أدى الى فشل الأهداف الإنمائية للألفية في خدمة الغرض الاستراتيجي الأكبر، وهو تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات العالمية المترابطة، مثل «القضاء على الفقر، ضمان الاستدامة البيئية، تحقيق العدالة الاقتصادية، ضمان المساواة بين الجنسين، معالجة التغيرات المناخية، بناء القدرة على الصمود، إدارة التوزيع العادل للموارد الطبيعية، اعمال حقوق الإنسان، والحد من عدم المساواة بين المجموعات السكانية وداخلها^٢.

من ناحية المفاهيم، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تعرض النتائج المرجوة، ولكنها لا توضح الخطوط العريضة للسياسات والمسارات اللازمة لتحقيق مثل هذه النتائج، وهي لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل المواقف المتنوعة التي تبدأ بها البلدان المختلفة مساراتها التنموية. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف

الإنمائية للألفية تم وضعها بصيغة مجاميع ومتوسطات، غالباً ما تخفي النتائج التوزيعية لهذه الأهداف. وهذا يطرح عدداً من التساؤلات حول الأهداف المختلفة، بما في ذلك فعالية دور الشراكة العالمية من أجل التنمية (الهدف الثامن). على سبيل المثال، فقد تم تقويض نية هذا الهدف، وهي إتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، من خلال تفاصيل التعاون مع شركات المستحضرات الطبية، وتحديدات تلك التي تحظر على أي شخص مساهلتها حول موضوع الابتكارات المسيئة. بشكل مماثل، اصطدمت نية إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية بشرط التعاون مع القطاع الخاص، الذي غالباً لم يوافق على تأمينها بأقل من الأسعار التنافسية.

أخيراً وليس آخراً يدعو الهدف الثامن للتعامل بشكل شامل مع الديون المتزايدة للبلدان النامية، ولكن، حتى الآن، لا توجد إرشادات حول أدوات هذه العملية أو إطارها المحدد^٣.

تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً من خلال النسب، «نصف عدد من الناس» مثلاً، وهي تتناول عدداً من القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية البشرية، كمحو الامية والحفاظ على التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات غير ملائمة او مضللة، وتكشف صياغتها عن الطرق التي تم من خلالها إساءة فهم هذه الأهداف وتقويضها وإساءة استخدامها. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن الهدف الثالث حول «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة» مؤشرات تدل على التقدم في هذا المضمار. فالتمكن الاقتصادي من دون الحقوق الانجابية وتأمين الرعاية الصحية الملائمة، يبقى المرأة في موقع أقل من المواطنة الكاملة. كذلك فإن تعليم الاناث دون حمايتهم من التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) يعيق النساء من الاستفادة الكاملة من مؤهلاتهن التعليمية^٤. وبنفس الطريقة، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تؤكد على ضرورة زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكنها لا تشمل السياسات او التدابير اللازمة لإعادة توزيع الاصول التي من شأنها ضمان ان يستفيد الفقراء من هذا النمو.

أشار اندلاع الازمة العالمية بأبعادها المتعددة، المالية، الاقتصادية، والمناخية، وتلك المتعلقة بالطاقة، وأسعار المواد الغذائية، الى اندام التوازن في طبيعة التجارة العالمية والنظام المالي حالياً. وقد بات واضحاً الى أي مدى كانت النظم القائمة تتجه نحو إثراء قلة مختارة في السوق العالمية على حساب الجزء الأكبر من السكان، والأهم، سلطت الازمة الضوء مرة أخرى على حقيقة ان تحقيق الأهداف ليست مجرد مسألة تمويل والتزامات، بل هي قضية أنماط وسياسات على مستويات التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية الكلية. وبمعنى ما، تاکدت الحاجة الى العودة للمبادئ الأساسية لإعلان الألفية كغطار مفاهيمي للتحليل يسعى لاستكشاف الروابط بين المجموعات المختلفة من التحديات وتأثيرها على التنمية.

1 - بإمكاننا عنها الفقر 2015، الأهداف الإنمائية للألفية، <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/bkgd.shtml>

2 - Beyond 2015, Sustainable Development Goals and the relationship to a post 2015 global development framework: a Beyond 2015 - 2 discussion paper. Available at: <http://www.stakeholderforum.org/fileadmin/files/Beyond%202015%20MDG-SDG%20relationship.pdf>

3 - Samir Amin, "The Millennium Development Goals: A Critique from the South," Monthly Review, Vol.57, Issue 10, March 2006

4 - <http://monthlyreview.org/2006/03/01/the-millennium-development-goals-a-critique-from-the-south>

Jamilah Ariffin, "Gender Critiques of the Millennium Development Goals: An Overview and an Assessment," Paper presented at the - 4 International Council on Social Welfare (ICSW) 2004 31st International Conference on Social Progress and Social Justice 16-20 August 2004 Kuala Lumpur, Malaysia, <http://www.icsw.org/doc/Malaysia2004-17.doc>

مشهد التنمية في المنطقة العربية

أما بالنسبة للمنطقة العربية، وبينما تركز جدول اعمال التنمية العالمية على السنوات الخمس المتبقية من الاهداف الإنمائية للألفية، خرج المواطنون في الدول العربية الى الشوارع للقول ان النظم الاقتصادية والسياسية الحالية قد خذلتهم. قامت هذه الانتفاضات، التي اطلق عليها اسم « الربيع العربي»، بخلع رؤساء بعض البلدان وأدت الى صراع اهلي في بلدان أخرى. أما مطالب المواطنين والمواطنات العرب، فقد تركزت على الكرامة والمشاركة والعدالة الاجتماعية، وبعبارة أخرى، قام المواطنون والمواطنات العرب بالدعوة الى وضع حد لجميع اشكال الاقصاء، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. اما التنمية، فقد اكثروا واكدنا على انها لا يمكن ان تتم من دون حرية الافراد والامم، ولا سيما في منطقة لا تزال تعاني من اطول احتلال في التاريخ الحديث. فاستمرار الاحتلال الاسرائيلي وسياساته الاستيطانية التوسعية في فلسطين كان لها التأثير الهائل والمدمر على السلام والاستقرار والتنمية في فلسطين والدول المحيطة بها.

وأظهرت هذه المطالب ايضاً حجم الفقر وانعدام المساواة والبطالة الفعلية التي انتجتها نماذج التنمية النيوليبرالية التي اعتمدها الانظمة غير الديمقراطية في المنطقة العربية وهذا على الرغم من بعض المؤشرات الواعدة في بعض تلك البلدان ذاتها فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف الإنمائية للألفية. في الواقع، فإن اقتصاديات الدول العربية قد اعتمدت نماذج نمو اهلت الاهداف الإنمائية وحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وقد اصّر صانعو السياسات على اولوية الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة والاستثمار والاقتراض والتوسع في صفقات الخصخصة والشركات بين القطاعين العام والخاص ورفع القيود الاقتصادية الشاملة. وبالرغم من تحقيق معظم البلدان نمواً اقتصادياً، لكن الفقر والبطالة وعدم المساواة نمت بشكل كبير. اما الاسواق فلم تعمل بالطريقة المرجوة، والنظام السياسي ذو الصلة لم يسعى لتصحيح هذه الاخفاقات.

تواجه معظم بلدان المنطقة تحديات متعددة الأوجه، وخاصة حتمية الانتقال من نموذج الحكم الريعي نحو الدولة الديمقراطية المنتجة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا قام الحكم على احترام حقوق الانسان وسيادة القانون والشفافية والمساواة والنزاهة والمسؤولية. اما الانتقال الى هذه الدولة فيحتاج الى الأخذ بعين الاعتبار حقوق ومسؤوليات المواطنة كركيزة اساسية والى التركيز على تمين المواطنين، من خلال تعزيز المعرفة كواحدة من اهم الاولويات، والمساواة والانصاف والعدالة بين الجنسين.

واخيراً، من الضروري ان تستند مثل هذه الدولة على عقد اجتماعي جديد يشجع المشاركة وتعزيز القدرة التنافسية واعتماد سياسات لإعادة التوزيع العادل للثروة والموارد وتوفير جميع الخدمات العامة الضرورية بنوعية جيدة.

في هذا الصدد، صدر هذا البيان خلال المشاورات الاقليمية لمنظمات المجتمع المدني العربية لوضع الاولويات التي تم تحديدها لاطار التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥، بناء على التحديات الجديدة الناشئة المذكورة اعلاه، والدروس المستفادة من فشل المسار الاولي للأهداف الإنمائية للألفية وثغراته.

توصيات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية لاطار ما بعد ٢٠١٥

١- الاطار المفاهيمي

ينبغي ان يستند الاطار التنموي لمرحلة ما بعد ٢٠١٥ على النظرة العامة الرئيسية التي اقترحها اعلان الالفية، فقد اكد اعلان الالفية على الرابط الايجابي بين السلام والامن والحكم الديمقراطي على جميع المستويات بما في ذلك الجهود العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية، من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من الجهة الاخرى. على هذا النحو، لا بد من اعادة التأكيد على هذا الرابط في جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥، بوصفه عنصراً أساسياً من اطارها المفاهيمي، واعتماد العناوين والاهداف والخطط اللازمة للتنفيذ.

يجب ان يستند اطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ على نهج شامل للتنمية يأخذ الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية بعين الاعتبار. فعلى مدى العقود القليلة الماضية، اعتمد البعض على النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية. لكن وكما اظهرت الانتفاضات العربية وحركة احتلوا وول ستريت، فإن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة للتنمية، وهناك حاجة الى ان تكون مقاربة النمو أكثر ترابطاً، مقاربة تشمل الجميع وتعتمد على اعادة التوزيع وتضمن ان تعود عناصر هذا النمو بالفائدة على المجتمع ككل.

بناء على اعلاه، ينبغي ان يستند جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ على نموذج تنموي جديد يتمحور حول المواطن/ المواطنة: يجب وضع الدور المركزي للنمو الاقتصادي في اطار التنمية جانباً واعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد في اجندة ما بعد ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة لأولويات اقتصادية جديدة تقوم على القطاعات الانتاجية، التي تولد فرص العمل المستدامة واللائقة، وإعادة النظر في الدور التنظيمي للدولة، لكي تسعى اساساً الى حماية حقوق المواطنين ورسم السياسات التي تركز على اعادة التوزيع العادلة، بما في ذلك من خلال الضرائب وتوفير الخدمات. كما على اطار ما بعد ٢٠١٥ ان يعتمد على عقد اجتماعي جديد بين المواطنين/ المواطنات والدولة على اساس اطار حقوق الانسان وحماية المواطنة. علاوة على ذلك ينبغي على جدول اعمال التنمية تعزيز الاهداف المختلفة للاقتصاديات الوطنية والابتعاد عن السياسات التي يقودها النمو والنمو الذي تقوده الصادرات، نحو

إنشاء قطاعات انتاجية مستدامة لديها قيمة مضافة، وخلق فرص العمل في الزراعة، والخدمات، والسياحة، والصناعة التحويلية، وما الى ذلك، من اجل بناء مجتمعات منتجة. وهذا يتطلب حماية «حيز السياسة العامة» بشكل يسمح بوضع الاستراتيجيات الوطنية واعتماد الخيارات الاقتصادية الكلية، ويؤمن امكانية تنفيذها وفقاً للاحتياجات والاولويات الوطنية.

يجب على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تؤدي الى التناسق ما بين السياسات المطبقة ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية: احترام حقوق الانسان والديمقراطية هو مفتاح نجاح جهود التنمية وتحقيق الاهداف. ومن ثم فلا بد ان يكون اطار وبرنامج وسياسات واهداف جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ متناسقا تماما مع اطار حقوق الانسان.

والغايات المحددة ضمن اطار للتنمية اوسع نطاقاً لذلك، نحن بحاجة الى تحويل التركيز من التفكير في مجموعات جديدة من الاهداف الرقمية، نحو تصميم اهداف وغايات تتعامل مع مختلف الظروف الحرجة والبيئات التمكينية المتعددة. الحاجة الواضحة الان للتحويل من التنمية المرتكزة على الهدف، فنتبع اثر الاتجاهات الكمية يرافقه تحليل نوعي اصبح ضرورياً كذلك اضافة الى ذلك ينبغي على القضايا ذات الاولوية التي تم اختيارها لما بعد ٢٠١٥ ان تشمل شرحاً واضحاً للمشكلة مع تحليل دقيق لجذورها من منظور متعدد الابعاد، وكذلك التصدي للتحديات ذات الصلة. وهذا ينبغي تعزيز بخطط عمل ووسائل تنفيذ واضحة ومحددة الزمن.



٢- المسار نحو ما بعد ٢٠١٥

ينبغي على ان يكون تنفيذ جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ أكثر شمولاً وان يعتمد مقاربة تنموية تصاعدية: يجب على مسار ما بعد ٢٠١٥ ان يكون عملية تشاركية متعددة الاطراف وشاملة لجميع المعنيين في تعزيز التنمية. كما على البلدان النامية في الجنوب ان تتخربت عملياً في المسار مثلها مثل الدول الصناعية. وعلى المسار ان يكون ما بين حكومي، بمشاركة جميع اصحاب المصلحة، وان يستجيب لمطالب المجتمع المدني بطريقة سليمة وشاملة، حيث تكون كل الاولويات شفافة وتشاركية وتأخذ بعين الاعتبار تطلعات واحتياجات كافة المواطنين، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من اثار الفقر والبطالة والتغيير المناخي.

٣- هيكل الإطار

يجب على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تركز على الحاجة الى وضع واعتماد جداول اعمال وطنية استناداً الى الاولويات الوطنية وحماية الاساسية للمواطنين: يجب ان تأتي الاجندة الوطنية، التي تحدد الاولويات والاستراتيجيات لحماية حقوق الانسان، كنتيجة لحوار وطني شامل، يتضمن مجموعات متنوعة وهي قطاعات

يجب على جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ التصدي للحكومة على الصعيد العالمي: كما تبين في الازمة المالية الاخيرة، ينبغي على إطار ما بعد ٢٠١٥ اعطاء الاولوية للتحديات التي تواجهها الحكومة على المستوى العالمي، من اجل جعلها أكثر شفافية وديمقراطية وتشاركية. وهذا يتطلب اعادة النظر في الاطار العالمي لسياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بمؤسسات بريتون وودز، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. علاوة على ذلك، يتعين اصلاح الهيكل المالي العالمي الحالي باتجاه المزيد من الاجراءات المالية لتأمين السيطرة على تقلبات وحركية راس المال. ويجب ان تهدف ديمقراطية الحكم العالمي الى تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار وتعزيز المساواة المتبادلة والوصول الى المعلومات بكفاءة وفعالية. وينبغي ان يستند الحكم العالمي الديمقراطي على المبادئ الاساسية للمشاركة المتساوية وعلى المسؤولية المشتركة والتفضيلية.

ينبغي ان يتحول النقاش من التركيز على مجرد تحديد اهداف وغايات جديدة لما بعد عام ٢٠١٥، الى تحليل القضايا الرئيسية ووسائل التنفيذ من اجل التصدي لها: لقد افترطت الاهداف الإنمائية للألفية في تبسيط النقاش حول اطار التنمية، بحيث انها لم تدرج الاهداف



داخل البلدان وفيما بينها اولوية في جدول الاعمال، من خلال تعزيز النظم الاقتصادية المبنية على اعادة توزيع العادل.

• **يجب على جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ ان يتلمس الروابط ما بين تحقيق التنمية وطنياً ومعالجة الاخفاقات في النظام عالمياً وان يضمن اتساق السياسات من اجل التنمية:** وهذا يتطلب تحقيق الغايات الواردة في الهدف ٨ مع الاخذ بعين الاعتبار احترامها لآليات حقوق الانسان المعتمدة دولياً، كتعبير واضح عن الشراكة العالمية. ان تحقيق الاهداف التنموية يتجاوز مجرد التركيز على مساعدات التنمية فعليه ايضا النظر في الآثار المترتبة عن المجالات السياسية الرئيسية، كالتجارة والزراعة ومصايد الاسماك والامن على مستقبل التنمية.

• **تثبيت الاطار في المسارات بين الحكومات واليات الرصد والمساءلة المتعلقة باليات حقوق الانسان العالمية الحالية:** احدى القضايا الحيوية التي يجب معالجتها في مسار ما بعد ٢٠١٥ هي قضية المساءلة فعدم وجود اليات للمساءلة ضمن اطار الاهداف الانمائية لللفية يستلزم ربط اساساته باليات حقوق الانسان العالمية، كالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود الاساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واليات رصد حقوق الانسان، بما في مسار ذلك الاستعراض الدوري الشامل، لضمان المساءلة وينبغي ان تشمل اجندة ما بعد ٢٠١٥ اليات لرصد الالتزام بجدول اعمال التنمية ومدى تنفيذه.

الاعمال والتجارة والعمل، المزارعين، النقابات المهنية، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات الفكر والرأي، مراكز البحوث، المؤسسات الأكاديمية، والحركات النسائية والشبابية وأخريين.

• **يجب على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تشجع وتزز الجهود اليلة للتعاون والتنسيق الاقليمي،** فالتعاون الاقليمي هو شرط اساسي لمواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل يجب وضع اليات سليمة لتسوية النزاعات وحفظ السلام، وينبغي إنشاء نظام فعال لإعادة التوزيع العادل للثروة والموارد الطبيعية، وهي المياه والنظ والغاز. واخيراً وليس اخراً، على التنسيق الاقليمي ان يضع القواعد الاجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي.

• **على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تسمح بالمرونة الهيكلية على المستوى الوطني.** فهناك بعض الترابط بين الاهداف وبالتالي، ينبغي على الإطار الجديد اعتماد **اهداف التنمية كقاعدة عامة، وليس كأرضية أو سقف.**

• **يجب ان يتم ذكره صراحة ان اطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ يمثل اهدافاً للعالم ككل،** وهو ليس مقياساً للنقد المحرز في كل بلد على حده، لأن **الاهداف الوطنية يجب صياغتها محلياً مع استخدام المعايير العالمية باعتبارها نقطة مرجعية.**

• **يجب تحليل التفاوت في اي تقييم للمخرجات المحققة.** ففي اطار ما بعد ٢٠١٥، أصبح من الضروري رصد التقدم المحرز من خلال إدخال بعض الأوزان التي تعكس التوزيع بين الناس. وعلى الرغم من الانجازات الواعدة في الاهداف الانمائية لللفية، فمن الواضح ان التقدم كان متفاوتاً داخل كل بلد، على المستويات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين. يجب ان تكون مكافحة عدم المساواة المزمنة

٤- العناوين والاهداف التي يجب إدراجها في أجندة ما بعد ٢٠١٥

• **من الدولة الريعية نحو الدولة التنموية:** يجب وضع الدول موضع المساءلة فيما يتعلق بأنظمة حكمها. وعلى اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تتسع لاهداف واضحة حول الوصول الى الدولة التنموية والديمقراطية، وهو امر يعني المنطقة العربية بشكل خاص، حيث ادى الدعم الدولي للدكتاتوريات السابقة الى تقويض مبادرات التنمية بشكل خطير. اما اجندة ما بعد ٢٠١٥، فيمكن ان تشمل إعادة النظر في العقود الاجتماعية القائمة وإعادة التفكير في ادوار ومسؤوليات الدول والمواطنين/ات، على حد سواء.

• **ينبغي ان يكون «انهاء الاحتلال» هدفاً صريحاً في اجندة ما بعد ٢٠١٥:** فالمنطقة العربية تعاني من اطول احتلال اجنبي في التاريخ الحديث، يقوم بفرض نظام واضح للتمييز العنصري والديني، لا ينتهك القانون الدولي والمواثيق المتعلقة بالسلام والامن وحقوق الانسان فحسب، بل ينتهك ايضاً الحق في التنمية. على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تتضمن هدفاً واضحاً فيما يتعلق بـ « الحق في تقرير المصير»، حسب تعريف اهداف الالفية، وكذلك وضع حد للاحتلال يتضمن جدولاً زمنياً واهدافاً محددة.

• **يجب ان تكون حرية الافراد والامم على الصعيدين السياسي والاقتصادي الاجتماعي لتحقيق تطورات هدفاً واضحاً في اجندة ما بعد ٢٠١٥.** فكما اظهرت الانتفاضات العربية، من دون حرية، لا يمكن ان تكون هناك تنمية. وتحقيق هذه الحرية يتطلب عدداً من التدابير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فعلى الجبهة السياسية، يجب ان يشمل التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينبغي وضع السياسات والمعايير وحدود الاهداف لاعمال هذه الحقوق مع جدول زمني لتحقيقها.

• **على الصعيد الاقتصادي، هذا يعني ايجاد نظام مالي داعم (الاستقرار المالي، التوجيه الى الاقتصاد الحقيقي، وخدمة احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين)، والتنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، رسم السياسات الداعمة للتنمية، ايجاد سوق للسلع غير المضاربة، بناء نظام تجاري يتوجه نحو التنمية، تبادل التكنولوجيا والمعرفة والوصول اليها بأسعار معقولة، وإدارة الاقتصاد العالمي بشكل عادل وتشاركي.**

اما في مجال التجارة، فعلى النظام التجاري العالمي ان يتوجه نحو التنمية، وان ينظر جدول اعمال التنمية في خصوصيات كل بلد من البلدان النامية وحققها في اتباع وتطوير المسار الذي اخذته الدول المتقدمة سابقاً للوصول لمستويات التنمية التي هي عليها

اليوم. علاوة على ذلك، يجب ان تكون مطالب البلدان المتقدمة، لزيادة القدرة التنافسية التجارية وزيادة التكامل التجاري، متوازنة مع تقييم دوري للآثار المترتبة على الاتفاقات التجارية القائمة او المقبلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. واخيراً فمن الضروري ان تشمل الاتفاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية معيار الحق في « حيز السياسات» الذي يمكن البلدان النامية من وضع سياسات تدعم انعاش اقتصاداتها، من حيث خلق فرص العمل والتنمية وكذلك تقليل الآثار غير المباشرة السلبية المحتملة التي قد تنجم عن المزيد من تحرير التجارة.

• **يجب على اجندة ما بعد ٢٠١٥ تعزيز الاطر التشاركية للحكم:** كما اشارت الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت المدن حول العالم، فإن المواطنين والمواطنات ومنظمات المجتمع المدني يطالبون بحقهم في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. وهذا يستتبع الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك رئيسي في تحديد القضايا والسياسات والاهداف وتنفيذ برامج العمل، ما يعني تعميم العمليات القائمة على المشاركة على مختلف مستويات صنع السياسات، بما في ذلك توفير فرص الحصول على المعلومات وغيرها من القنوات لكن هذا يعني القيام بنفذة شاملة لنظم الحكم الحالية، واعتماد اليات واضحة لتنفيذ السياسات، مع وضع معالم لقياسها وانجازها، لتكون جزءاً من اطار التنمية الجديد.

• **الانصاف والعدالة الاجتماعية بدلا من الحد من الفقر، ينبغي ان تكون الهدف الرئيسي لأجندة ما بعد ٢٠١٥:** فالتركيز على الحد من الفقر قد يحول الانتباه عن الصورة الكاملة للانصاف والعدالة، وحيث يتم اعتماد النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية في الوقت ذاته، بدأت العديد من الدراسات تشير الى حقيقة ان اغنى ٢٠٪ من الافراد فقط يستفيدون من ٧٠٪ من الدخل العالمي، بينما يحصل افقر ٢٠٪ على اقل من ١٪ من الدخل العالمي. على هذا النحو، ينبغي ان تركز اجندة ما بعد ٢٠١٥ على النمو مع اليات توزيعية تضمن تعميم فوائد هذا النمو على كافة المستويات في المجتمع بالإضافة الى ذلك، فإن انماط عدم المساواة لا تقتصر على الدخل فقط، بل تشمل على تحيزات جغرافية وعرقية ودينية وجندرية تشكل عائقاً واضحاً امام التنمية وعلى اجندة ما بعد ٢٠١٥ تقديم تحليل معمق لمثل هذه الفوارق المتعددة الابعاد، يتضمن سياسات واهداف ومعايير قياسية للقضاء عليها.

• **الحفاظ على التماسك الاجتماعي: تواجه العديد من البلدان حول العالم حالة واسعة من عدم الاستقرار الاجتماعي، سواء اكان ذلك نتيجة لعدم المساواة الاقتصادية، او التحول الى الديمقراطية، او المظلومية التاريخية.** على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تتضمن وصفات سياسة واضحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ اليات العدالة الانتقالية حيث تدعو الحاجة.

• يجب التعامل بشكل منهجي مع الظروف الخاصة للبلدان الأقل نمواً التي يعاني منها من تحديات كبيرة متعلقة بالحكم والتأخر في التنمية والمستويات الحادة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والصراعات الداخلية والخارجية والفساد على نطاق واسع من بين قضايا أخرى. ويشمل هذا الالتزام بناء المؤسسات وتسهيل الاتفاقات التجارية، والاعفاء من الديون والالتزام دعم الحوار واعتماد الطرق السلمية وعدم تسليح الفصائل المتحاربة.

• ينبغي تفسير واعمال حقوق اللاجئين والنازحين وهذا يشمل حقوق اللاجئين الفلسطينيين، اكبر كتلة من السكان بوضع لاجئ في التاريخ المعاصر، فضلاً عن حقوق النازحين من جراء الحروب والمصاعب الاقتصادية وينبغي ان يتضمن جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ معايير واضحة للحكومات للتعامل العادل مع اللاجئين والنازحين داخلياً كما يجب تشجيع بلدان المنشأ على تسهيل عودة اللاجئين والنازحين الى مناطقهم الاصلية.

• يجب ان تشمل اجندة ما بعد ٢٠١٥ على معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين في اطار تحول نموذج التنمية ذاته: لقد حدد اطار الاهداف الانمائية للالفية مسألة عدم المساواة بين الجنسين في اهداف تبسيطية من دون الاخذ بعين الاعتبار مجال السياسات اللاكبر للزم للقضاء على مثل هذا التمييز. وبالتالي يتعين على اجندة ما بعد ٢٠١٥ الانتقال من مجرد تعميم المساواة نحو الانصاف بين الجنسين كركيزة لاي نموذج جديد للتنمية، وليس كمجرد نتيجة ثانوية لسياسات معينة تركز على اهداف رقمية.

وينبغي ان تكون اجندة ما بعد ٢٠١٥ فرصة لمعالجة العجز في المعرفة المكتسبة او نقله من التدابير الكمية الى التدابير النوعية. فالجهود الحالية لتحسين التعليم تركز على الاهداف الكمية والرقمية، في حين يكمن التحدي في تحسين المعرفة، بما في ذلك اصلاح النظم التعليمية والمناهج الدراسية، وتشجيع البحوث وتنمية المهارات والمبادرات على مختلف المستويات وفي كل من العلوم والانسانيات. كما ينبغي ان تتضمن جهوداً مشتركة من اجل سد الفجوة الرقمية داخل البلدان والمناطق وبينها.

• يجب وضع التزام واضح ومتين لضمان مصادر تمويل التنمية في اطار ما بعد ٢٠١٥: فعلى الرغم من تأثير الركود العالمي والازمة الاقتصادية على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء المطلوب هو التزام حقيقي من الدول المتقدمة لضمان مصادر كافية للتمويل، بما في ذلك ٠,٧٪ من اجمالي الدخل القومي للمساعدات الانمائية الرسمية، وهو امر بالغ الاهمية ضمن اطار ما بعد ٢٠١٥. وينبغي ان ترافق هذا مع احترام حقيقي للالتزامات المتفق عليها في اكر و بوسان.

ختاماً: سوف تستمر منظمات المجتمع المدني العربي، من خلال شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتنسيق والعمل المشترك مع الاسكوا في الطريق الى ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لضمان ايجاد مسار تشاركي حقيقي وانخراط المجتمع المدني العربي بشكل فعال في المشاورات المتعلقة به.

مشاورات ٢٠١٤

المنتدى الاقليمي «معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: الحاجة إلى نموذج تنموي جديد»

عقدت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية (ANND) واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (أرادو) - جامعة الدول العربية، ورشة عمل اقليمية لمدة يومين في بيروت (١٥- ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٤)، بتمويل من مؤسسة داغ هامرشولد ومؤسسة فورد. وجمعت ورشة العمل التي حملت عنوان « معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: الحاجة الى نموذج تنموي جديد» حوالي ١٣٠ مشاركاً من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والمنظمات الدولية والمؤسسات الاعلامية وخبراء واكاديميين، وذلك لمناقشة جوانب أساسية مرتبطة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية في المنطقة العربية. توافق المشاركون على الوثيقة التالية التي تضمنت ابرز الخلاصات والتوصيات التي توصلت اليها المناقشات ٢٠١٥.

المقدمة العامة

١- شهدت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ حراكاً اجتماعياً، وسياسياً غير مسبوق سعى الى تفكيك الأنظمة السلطوية ومعالجة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الواقع اليوم لا زال بعيداً عن تحقيق المطالب المنشودة من كرامة وحرية وعدالة اجتماعية. فما زالت دول المنطقة تعاني من اشكال مختلفة من قمع للحريات العامة وتسلب للسلطات العسكرية، وانتخابات منعزلة عن المناخات الديمقراطية والامنية المناسبة. كما تواجه مسارات الديمقراطية والتنمية مخاطر أمنية متعددة، وانتشاراً للعصابات المسلحة في بعض بلدان المنطقة، بوصول التيارات الدينية المتشددة التي تهدد العديد من المكتسبات في مسارات بناء الدول الديمقراطية والمدنية. **من هنا رأى المجتمعون ان إعادة النظر في العقود الاجتماعية من خلال تعزيز الحوارات المجتمعية والسياسة التي يشارك فيها مختلف الاطراف الاجتماعية الفاعلة تشكل حجر الاساس في المسارات التنموية والديمقراطية في المنطقة العربية.** وكدوا على ضرورة اشراك المجتمع المدني كشريك تنموي كامل وتأمين مناخ تمكيني يعزز مشاركته في الحوار وفي مسارات رسم السياسات العامة.

٢- وفي موازاة الحراك العربي، يتقدم النقاش العالمي حول خطة ما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، ويتم إطلاق مجموعة مقترحة من الأهداف والمؤشرات ذات التي ستقود إلى التنبؤ النهائي للأجندة التنموية الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. في هذا السياق، اعاد المشاركون التأكيد على ما جاء في خلاصات الاجتماع التشاوري الإقليمي السابق الذي نظم في آذار/ مارس ٢٠١٣ فيما يتعلق بأجندة التنمية المنشودة، مطالبين بالأقتصر هذه الاجندة على أهداف تنموية ومؤشرات كمية لقياس التنمية، بل ان تتبنى تغييرات هيكلية في الحوكمة العالمية تساهم في تعزيز الخيارات الوطنية بهدف تحقيق التنمية وتجاوز تحديات اندام العدالة والاستثناء والهشاشة وهذا يتطلب على المستوى

الاقتصادي والاجتماعي تحولاً نحو نموذج للتنمية يركز على تحسين القدرات الإنتاجية الوطنية التي تتطلب بنية تجارية واستثمارية ممكنة تساهم في خلق فرص العمل اللائق والمستدام، وتعزيز العدالة الاجتماعية من سياسات إعادة توزيع الثروة، وتبني سياسات اجتماعية تضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس في المقدمة.

واضافوا ان ركائز التنمية المقترحة الثلاث :الاقتصاد والبيئة و الشؤون الاجتماعية غير كافية للتقدم بل المطلوب توسيع الرؤى لتشمل الحوكمة و الجوانب الثقافية والدينية لكي نتمكن من بناء نموذج تنموي متكامل.

٣- **على الصعيد الدولي**، تعتبر ديمقراطية الحوكمة العالمية ضرورة فهي اساسية لتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار والترويج ، للمسؤولية المتبادلة مع وصول فاعل ومؤثر إلى المعلومات، ويجب إدخال تغييرات في البنية المالية العالمية تساهم في تغيير الوضع القائم حيث يغلب الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي والقطاعات المنتجة. كما ان اعادة النظر في الانظمة المالية العالمية حاجة ملحة والركود الاقتصادي .على صعيد متصل، فان مثل هذه الإصلاحات البنوية مطلوبة أيضاً في الانظمة التجارية، للانتقال من مبدأ الفتح الكامل للأسواق الى مفهوم الاندماج الاستراتيجي STRATEGIC INTEGRATION الذي يحاط على الهامش المطلوب للدول على مستوى رسم السياسات التجارية للمساهمة مما يمكنها يدعم القطاعات المنتجة وخلق الوظائف المطلوبة والدفع بأولويات تنموية وطنية.

٤- **على الصعيد الإقليمي**، تحتاج بلدان المنطقة العربية للتوصل الى نموذج يركز على تعزيز القدرات الإنتاجية والصناعية الوطنية ٢ وسلاسل الإنتاج الجماعية الإقليمية التي من شأنها أن تحمل أثر إنمائي إيجابي على دول المنطقة وتدعيم فرص العمل في المنطقة. وهذا من شأنه تأمين الأساس لتحقيق التكامل الإقليمي والتنمية المتوخاة التي هي ضرورية من أجل توسع مستمر للأسواق في جميع أنحاء المنطقة وبالتالي من شأنه تحسين القدرة التنافسية على مستوى السوق العالمي.

٥- **على الصعيد الوطني** يجب أن يعزز النموذج الجديد الدور التنموي للدولة لدعم عملية تحول عميق في البنى الاقتصادية يقع في صلبها دعم القطاعات المنتجة والصناعة ووبناء القدرات التكنولوجية، ودعم تحول مواز وتكاملي في البنى الاجتماعية الوطنية لضمان العدالة الاجتماعية للجميع من خلال تعزيز إمكانية حشد الموارد المحلية، وإعادة توزيع عادلة للثروة، ونظام ضريبي تصاعدي، وتأمين للخدمات الأساسية. وفي الواقع يعتبر تأمين العدالة الاجتماعية أساسياً للنموذج التنموي الجديد، ولكن يجب أن يكون شاملاً ومرتكزاً إلى مبادئ والمساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة وتنتطلب المشاركة تطبيق آليات شفافة وشاملة وتشاركية وضمان نماذج لمشاركة المواطنين في إعادة هيكلة الحوكمة وإعادة تصميم السياسات. وهذا سيسمح بتحقيق نتائج أفضل وتعزيز الديمقراطية^٣.

٦- الخلاصات المتعلقة بمحاور المنتدى

المحور الاول: الأطر التجارية والاستثمارية في النموذج التنموي الجديد:

٧- من العناصر الاساسية المطلوب اعادة النظر بها في النموذج التنموي الجديد، هو اصلاح النظام التجاري والتحول من منطلق التحرير للتحرير الى مفهوم الانفتاح الاستراتيجي STRATEGIC INTEGRATION وتمكين البلدان النامية من تطوير قدراتها الإنتاجية، وخلق نمو شامل ومستدام ينهوي على إعادة التوزيع العادل.

٨- لسنوات طويلة كانت مسارات التجارة والاستثمار تعمل لصالح المستثمرين مستهدفة النمو الاقتصادي البحث وعندما بدأ الحديث عن النمو العادل والشامل لم يتم طرح مسارات بديلة عن نماذج النمو التقليدية. كما ان اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف المعقودة مع دولنا العربية لا تزال غير متوازنة وتعطي الكثير من الحماية للمستثمر الاجنبي على حساب الاولويات الاقتصادية الوطنية وحقوق المواطنين في الدول المستقبلية .وستأتي الاتفاقيات المتعددة الأطراف في اطار منظمة التجارة الدولية لترسيخ هذا النموذج من خلال التوجهات الى تيسير التجارة وتعزيز الحماية للمستثمر، ولسوء الحظ، لا تزال النقاشات الحالية لأجندة ما بعد ٢٠١٥ غير كافية لمعالجة ذلك، إذ تعتبر منظمة التجارة العالمية الأداة الأنجع لزيادة التأثير التنموي للتجارة، مع إهمال النتائج بعد المحتملة للتحرير الكامل للأسواق المحلية من خلال إزالة الأنواع المختلفة من الحواجز التجارية .

٩- اما على المستوى الإقليمي فان اتفاقية الاستثمار البين عربية التي عقدت اصلا بهدف تعزيز التكامل التجاري العربي، يتم الآن ادخال تعديلات عليها تقضي الى فقدان الهدف الاساسي منها وهو التكامل العربي وذلك من خلال الحد من الحماية وبالتالي تقليص المساحة المتاحة للدول العربية لخلق نمط تجاري حقيقي .

١٠- ومازال الشركاء التجاريون يساهمون في المزيد من تحرير التجاري من دون الانطلاق من مقاربات تنموية حقيقية، فالاتحاد الأوروبي وتحت مظلة شراكة دوفيل، يسعى إلى توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة العميقة والشاملة مع المغرب وتونس

ومصر والأردن، مما يؤدي الى إزالة التعريفات وتحرير تجارة البضائع الزراعية والمصنعة والخدمات وفرض المزيد من الحماية للمستثمر الاجنبي .كذلك تترافق قروض صندوق النقد الدولي بنصائح وتوجيهات إلى البلدان العربية تهدف الى تحسين «مناخ الأعمال» وزيادة أوجه المرونة في الأسواق وفق«توافق واشنطن» أي التخلص تدريجيا من الدعم ،وتفكيك التعريفات، وتوسيع الضرائب على القيم المضافة، واستئناف الخصخصة، وزيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها وسائل ل زيادة الاستثمارات في البنية التحتية .وتؤدي هذه التوجهات والتوصيات إلى تمكين الخيارات الاقتصادية التي روج لها خلال عهود الأنظمة السابقة مع إهمال عدم ملاءمة هذه الخيارات لمعالجة التحديات التنموية التي لا تزال تواجهها البلدان العربية.

المطلوب اذا القيام بمراجعة عميقة واعتماد سياسات التجارة والاستثمار الموجهة إلى التنمية من خلال؛^٤

- التحول الجذري في مقارنة السياسات التجارية والاستثمارية للخروج من النموذج التجاري الذي يهدف الى تحرير التجارة من اجل التحرير الى مفهوم الانفتاح الاستراتيجي الذي يهدف الى بناء قدرات انتاجية وزيادة القيمة المضافة للانتاج الوطني على المستوى الاقليمي.
- التنبيه الى مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل ضعف المؤسسات العامة في البلدان العربية، مما يؤدي الى اختلال التوازن في هذه الشراكات لصالح القطاع الخاص ويعرض حق المواطن بالحصول على الخدمات العامة للانتهاك، بسبب ارتفاع اسعار الخدمة او قلة جودته أو تحميل أعباء مالية ضخمة على الموازنات العامة.
- تنظيم دور القطاع الخاص في العملية التنموية واعتماد الية دولية ملزمة تنطلق من معايير حقوق الإنسان وتضمن التزام الشركات المتعددة الجنسيات بواجباتها خارج الحدود وفق مبادئ ماستريخت :تفرض المعايير على قطاع الأعمال أن يعلن عن تأثير استثمارات في البيئة وحقوق الإنسان، وتحديد الخطوات اللازمة للتخفيف من المخاطر .

٤- <http://ecdpm.org/great-insights/trade-and-human-rights/democratic-transitions-eu-deep-comprehensive-ftas-mena-countries-possible-backlash/>

1 - إعلان منظمات المجتمع المدني من المنطقة العربية حول إطار ما بعد ٢٠١٥، التشاور الإقليمي حول الأجندة التنموية للأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥ (بيروت، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣)، <http://www.amnd.org/english/data/folders/117.pdf>

2- تعرف "الإسكوا" العدالة الاجتماعية بأنه مبدأ معياري يركز الى مبادئ المساواة والانصاف والحقوق والمشاركة. وهي بذلك تبني على المبدئين الأساسيين: الحقوق الاساسية المتساوية وتساوي الفرص التي يجب ان تعود بالنفع الاكبر على الفئات الاكثر حرماناً في المجتمع. للمزيد راجع

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD13_TP12-E.pdf

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD13_TP12-E.pdf -3

المحور الثاني : عدالة أكبر في سياسات إعادة التوزيع:

١١ - يجب أن يتبنى النموذج التنموي الجديد سياسات تهدف إلى إعادة عدالة لتوزيع الثروة والموارد من خلال اعتماد سلة اصلاحات ضريبية، وتأمين الخدمات العامة اللازمة بنوعية جيدة وربطها بسياسات عادلة للأجور تساهم في تعزيز مشاركة كافة الشرائح الاجتماعية في الدورة الاقتصادية الوطنية .

١٢- تعتبر الضرائب وسيلة اساسية لحشد الموارد المحلية، ولتعزيز مبادئ المواطنة الديمقراطية من خلال تعزيز المسائلة. وتمكن الضرائب الدولة من تأمين خدمات أساسية نوعية وبالتالي ضمان التمتع الكامل للمواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك تحتل الضرائب التصاعدية موقعا مركزيا في تقليص حالات انعدام العدالة وإعادة توزيع الثروة في شكل منصف. لكن تحديات محلية وعالمية والتهرب الضريبي المستشري...والحوافز الضريبية التنازلية كالإعفاءات الضريبية، ، كثيرة تعيق فاعلية الضرائب ، بما فيها «الجباية الضعيفة» والتطبيق الناقص للإلزامات الضريبية، والتطبيق غير الكامل للضرائب التصاعدية على الدخل ورأس المال.

١٣- وثمة تشابهات في التحديات التي تواجه الأنظمة الضريبية في بلدان العالم العربي، فالنسبة المتدنية من العائدات الضريبية تمثل مشكلة يواجهها الاقتصاد العربي ، فنسبة العائدات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ١٠، ١٧ بالمئة، وهي نسبة متدنية ومعروفة في معظم البلدان النامية، مقارنة بنسبة تبلغ حتى ٣٨ بالمئة في الدول المتقدمة. وتقوم الأنظمة الضريبية في العالم العربي على ، تحصيل الضرائب لتحسين إنفاق الدولة أو تقليص العجز وليس كنتيجة لأسس اجتماعية واقتصادية مرفقة برؤية تنموية منتجة.

وفي هذا السياق يجب أن يشمل النموذج التنموي نظاما ضريبيا محسنا تكون العدالة الضريبية محوره ويكون عنصرا أساسيا، في معالجة حالات انعدام العدالة. ويشمل ذلك:

- زيادة شفافية المالية العامة على المستوى الوطني بما يضمن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجباية الضرائب وسبل إنفاق العائدات. يجب تحقيق ذلك من خلال أطر تشريعية تضمن الوصول إلى المعلومات وتعزز وعي المواطن وفهمه لشفافية المالية العامة.

- تطبيق الضرائب التصاعدية لمعالجة حالات انعدام العدالة مع تحقيق عائدات بطريقة منصفة، وتحصيل نسبة مئوية أعلى من المداخل المرتفعة مقارنة بالمداخل المتدنية ويجب تخصيص الموارد المحركة لمنفعة الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع. وتعزيز مبدأ العدالة الضريبية والتوازن بين الضرائب المفروضة على الأفراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

- إلغاء الحوافز الضريبية التمييزية والفئات الضريبية. تساوي التدفقات المالية غير المشروعة حوالى تريليون دولار في البلدان النامية٦ ، ويأتي ٨٠ بالمئة منها من التهرب الضريبي من شركات عابرة للحدود وفرار رؤوس الأموال من خلال التهرب الضريبي. يجب لجم هذه العقبة العالمية الماثلة أمام الحشد المحلي للموارد من خلال الزام الشركات الكبرى بالإبلاغ المنتظم بمستحققاتها الضريبية، إلى جانب تأثيراتها في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

المحور الثالث : سياسات الحماية الاجتماعية

١٤- يجب أن يستند النموذج التنموي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يعترف بالحماية الاجتماعية كحق إنساني وأحد أبرز وسائل اعادة التوزيع والثروة. فسياسات الحماية الاجتماعية يجب ان تكون في صلب مسارات التنمية وبالتالي من الضروري ضمان الاطر التشريعية والتمويلية لها.

١٥- الدول ملزمة قانونا بتأسيس نظم للحماية الاجتماعية. ويأتي هذا الالتزام القانوني من الحق بالأمن الاجتماعي المكرس في المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على الرغم من الزامية احقاق وتفعيل الحق في الحماية الاجتماعية الشاملة، فان المقاربات المعتمدة في المنطقة العربية لا تستند الى المقربة الحقوقية بل الى مقاربة مجتزأة استهدافية تختزل سياسات الحماية الاجتماعية بشبكات الامان الاجتماعي تقدم حولا آنية محدودة لا تمكن من الخروج المستدام من الفقر بل تقضي الى البقا في دائرته. وفي المنطقة العربية، تعاني برامج الحماية الاجتماعية من المحدودية في نطاق التغطية كونها محدودة الفعالية، غير منصفة. كما انها تعاني من التفكك وسو الحوكمة في المؤسسات التي ترعاها، كما ، انها مجزأة وغير مستدامة من حيث ضعف التمويل لها. فانظمة الحماية الاجتماعية هي عبارة عن برامج ايتهاذاف واعانات اكثر من، كما انها سياسات شاملة ومنصفة. تقدم بعض الحماية للفئات

القادرة لعل تمويل اشتراكاتهم من دون أن تقدم حولا للشرائح الاجتماعية الكبيرة، بمن فيها الأشخاص الذين يعتمدون على الاقتصاد غير الرسمي، أو العاطلين من العمل، أو المسنين، أو الأطفال، أو المعوقين. ان توفير الحماية الاجتماعية يؤثر الى ديمقراطية المجتمع فالمجتمع الذي يتمتع بالامان الاجتماعي هو بالتأكيد اكثر قدرة على الابتكار والانخراط في المسارات الديمقراطية.

لذلك فإن على النموذج التنموي الجديد أن يراعى عقدا اجتماعيا جديداً يشمل:

- على المستوى العالمي، التقيد بالالتزام العالمي بتطوير نظم الضمان الاجتماعي الشامل من خلال التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة المالية الكافية والدعم التقني إلى البلدان النامية لتمكينها من بناء ارضيات الحماية الاجتماعية أو من توسيع نطاق تغطية آليات الضمان الاجتماعي القائمة ودعم حوار السياسات في هذا المجال .

- دعوة المجتمع الدولي الى التمسك بمبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية التي تنطلق من المقاربة الحقوقية وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية في حزمة واحدة، من هنا ضرورة اعتماد هذه المبادرة كأساس للمسارات التنموية الاخرى وعدم التراجع عنها من خلال مقاربات مجزئة للحماية الاجتماعية٧ .

- على المستوى الوطني، المطلوب تغيير هيكل في المقاربة والتحول من مفهوم شبكات الحماية الاجتماعية والمقاربات الاستهدافية TARGETING PROGRAMS والتحويلات النقدية CASH TRANSFERS الى اعتبار برامج الحماية الاقتصادية عنصرا في إستراتيجية تنموية واسعة تستهدف التغطية الشاملة و تحقيق العدالة الاجتماعية وإحقاق حقوق الإنسان. مع التأكيد على ان الحماية الاجتماعية ليست نظام ريعي بل هو واجب والتزام على الدولة تجاه مواطنيها لتوفير حمايتهم وكرامتهم في مختلف مراحل حياتهم. وضرورة توحيد برامج الحماية الاجتماعية وضمان المساواة في الخدمات والتغطية للمكتل السكانية كلها.

- الحاجة إلى إعادة النظر في دور الدولة فيما يختص بالعلاقة مع الشركاء الآخرين من أجل قيادة حوار اجتماعي بين مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ممثلون عن قطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والحركات النسائية والشبابية والثقافية وتلك الخاصة بالأشخاص المعوقين مما يساهم في تحديد دور كل من الاطراف في العملية التنموية وفي الحماية الاجتماعية.

- ضرورة زيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي، على ان يتم ربط خطط الإصلاح باعتماد وتنفيذ سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة. ضمان التمويل الكافي

لسياسات الحماية الاجتماعية ينبغي أن يقوم على خيارات اقتصادية مستدامة، وعلى سياسات ضريبية فعالة، وعلى الحوكمة المعززة اضافة الى إعادة هيكلة نظام الدعم.

- تبنى سياسات اجتماعية تضمن الغاء التمييز تجاه المرأة ودمجها في امجتمع والغاء الفجوات بين الرجل والمرأة في القوانين و الممارسة .

المحور الرابع : سياسات العمل والتنمية الاجتماعية الشاملة

تبقى الركيزة الاساسية لأي تغيير جذري في النموذج التنموي والمؤشر الاساسي لنجاحة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية هو مدى قدرتها على خلق فرص عمل لائق ومستدام. حيث ان النموذج الاقتصادي الاجتماعي القائم في بلداننا العربية قد ادى الى نسب مرتفعة من البطالة، وهجرة الشباب، وتوسع قطاعات العمل الهش وغير المنظم.

لذلك فإن على النموذج التنموي الجديد أن يؤسس لسياسات العمل المبنية على الاسس التالية:

- مراجعة النموذج التنموي بهدف تعزيز الخيارات الانتاجية وتطوير قطاعي التصنيع والزراعة القادرين على توليد فرص عمل مستدامة ولائقة.

- مطالبة الدول العربية بتطبيق معايير العمل اللائق التي التزمت بها والتي تتضمن تأمين الحق بالعمل وتأمين شروط وظروف وبدلات ملائمة، وحماية الحق في التمثيل النقابي وتمكين النقابات من المشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة وفي الحوار الاجتماعي المتعدد الاطراف.

- تأمين شروط العمل اللائق للعمال المهاجرين من والى الدول العربية.

المحور الخامس: مسائل عابرة للمجالات

يجب أن يرعى النموذج التنموي الجديد المساواة بين الجنسين، والسلام، والحق في تقرير المصير.

فيما تحضّر الأجندة التنموية لما بعد ٢٠١٥، تدفع المنظمات الحقوقية والحركات النسوية من أجل تطوير إطار تنموي يقوم على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية - الجندرية والاقتصادية. وفي ما يخص المنطقة العربية، لطالما كانت النساء في قلب الحركات والنشاطات المدنية ولعبن أدواراً أساسية وفاعلة في الثورات والانتفاضات الأخيرة التي روجت لطموحات وآمال حول تأسيس عقود اجتماعية جديدة ومشاريع تنموية وطنية. وتحافظ، النساء العربيات على نضالهن من أجل سياسات اقتصادية واجتماعية وطنية تشاركية تستند إلى مبادئ السيادة والمساواة والعدالة والحق في التنمية.

ولكن على الرغم من أن الدول العربية كلها وقعت اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وصادقت عليها، لا تزال الفوارق الجندرية شائعة في المنطقة على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن إدراج حقوق المرأة والمساواة الجندرية في مسار ما بعد ٢٠١٥ يعتبر حاسماً من خلال:

- تعزيز حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاربة الانتهاكات والتمييز والعنف الذي يمارس ضدها.
- تبني مقاربة منهجية لمبدأ المساواة بين الجنسين في مختلف جوانب الأجندة التنموية، مع الاعتراف بالنساء كقادة أساسيين وعناصر فاعلة في التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وليس مجرد مستفيدات.

لطالما كانت النزاعات حقيقة في المنطقة العربية، على غرار السعي إلى السلام والأمن. وأدت النزاعات إلى الحد من قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها في شكل تقديمي في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كذلك أفضت إلى التركيز على أجندات أمنية ضيقة وبرامج لإعادة التأهيل ترتبط بالحاجات المباشرة الناجمة عن النزاعات من بناء مقاربات أمنية إنسانية تدمج في نفسها سياسات تنموية بعيدة الأجل. يعتبر الإنفاق على التسلح (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من بين الأعلى من نوعه في العالم، مما رنة بالموارد القليلة المخصصة لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك سيزرع الفارق الكبير في تخصيصات الموارد قدرة الحكومة على الإحفاق الفاعل لهذه الحقوق. ويرتبط فقدان السلام والأمن أيضاً بالاحتلال الأجنبي. فالاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين وسياساته التوسعية ليست انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي فحس بل تمثل كذلك انتهاكاً للحق بالتنمية نتيجة لتأثيره المدمر في السلام والاستقرار والتنمية في فلسطين والبلدان المجاورة.

- فيما يشير الخطاب الحالي لمسار ما بعد ٢٠١٥ إلى مجتمعات مسالمة، يتبين أن إشارة واضحة إلى الحق بتقرير المصير تعتبر ضرورة، فالتنمية لا يمكن ان تجري من دون حرية للأفراد والأمم.

مشاورات ٢٠١٥

توصيات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في ختام الاجتماع التشاوري الإقليمي

استراتيجيات تنموية بديلة لحقبة ما بعد ٢٠١٥:
خروج عن نهج السياسات القائم

١. مقدمة عامة

مع بداية القرن الحالي، تبنى المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة اعلان الالفية، وحدد لنفسه مهلة لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. كانت الأهداف الإنمائية للآلفية بمثابة الموجه الرئيسي لجدول أعمال التنمية الدولية الذي حدد جملة من الأهداف المحددة والمتفق عليها والتي يمكن قياسها والتي ركزت على الحد من الفقر والجوع، وضمان حصول الجميع على التعليم، وتشجيع المساواة بين الجنسين، والحد من وفيات الأطفال والأمهات، من بين جملة أمور.

وقد توّجّهت الأهداف بشكل خاص الى البلدان النامية، ومن بين الأهداف المعلنة هدفاً واحداً (الهدف الثامن) توّجّه لمبدأ التعاون الدولي المشترك لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى حيث ركز على الشراكة العالمية للتنمية الهادفة لتعزيز نظام تجاري ومالي مفتوح ومبني على قواعد محددة، وتلبية احتياجات الدول الأقل نمواً، ومعالجة قضية ديون الدول النامية.

لكن منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، تأثر الاقتصاد العالمي بعدد من الأزمات الحادة التي اتخذت أوجهاً متعددة اتسمت باستمرار انتشار الفقر وعدم المساواة والجوع، ومستويات متزايدة من المخاطر وانعدام الأمن الدولي، ومخاوف بشأن الامدادات المستقبلية للحاجيات الأساسية مثل المياه والطاقة، وخطر تغير المناخ، والضغوط الديموغرافية الناجمة عن تزايد عدد سكان العالم والشيخوخة، بالإضافة الى تحولات سريعة في موازين القوى في الاقتصاد العالمي. غير أن ترابط هذه التحديات بقوة على المستوى العالمي من خلال الاقتصاد الحر والأسواق المتكاملة بالإضافة الى ركافة الحوكمة العالمية وعدم توفر توزيع منصف للثروات في سبيل النفع العام العالمي أدى الى استحضار المزيد من الأزمات التي عجزت المسارات الدولية المعنية بالتنمية عن مجابعتها، فضلاً عن التنبؤ بحصولها.

هذا واستتبعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) تداعيات هائلة على الاقتصاد العالمي حيث كشفت الأزمة القصور النظامية في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وغياب أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية. وتزامنت الازمة المالية مع العديد من الأزمات الأخرى، بما في ذلك الارتفاع الشديد وشدة النقلب في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بالإضافة الى التحديات المستمرة المتعلقة بتغير المناخ.

٢. أين أخفقت الأهداف الانمائية للآلفية؟

على الرغم من أن انشاء أجندة الأهداف الانمائية للآلفية ساهم في تسهيل العديد من الإنجازات بالإضافة الى إحراز بعض التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، لا سيما لجهة تخصيص الموارد في سبيل مكافحة الفقر وتعزيز روح الشراكة العالمية – وإن بخجل – التي تتضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة، فإن حقيقة أن الأهداف الإنمائية للآلفية لم ترق الى تحقيق النتيجة المرجوة ببلوغ العام ٢٠١٥ طرحت إشكالية ما إذا كان النموذج التنموي القائم من شأنه أن يؤمن التنمية المستدامة، بما فيه للأجيال القادمة.

استندت عملية صياغة الأهداف الإنمائية للآلفية على مشاورات محدودة جداً أدت الى وضع الأهداف من خلال عملية غامضة ومبهمة، ونتيجة لنقاش أعطى الأولوية للخبراء التقنيين في ظل شبه غياب لأي مشاركة اجتماعية قائمة على تحقيق أجندة تنمية مبنية على أساس حقوق الإنسان كما إن تلك الأهداف لم تضع بلوغ العدالة الاجتماعية كهدف أساسي يجب السعي اليه. فأدت الأهداف الإنمائية للآلفية إلى تبسيط جدول أعمال التنمية الذي أنشئ مع تركيز واضح على محاربة أشكال الفقر المدقع، وبالتالي على حساب الأهداف التنموية الأخرى ذات نفس القدر من الأهمية مثل مكافحة عدم المساواة والتمييز، والمشاركة والعدالة الاجتماعية، الحريات السياسية الخ. كما أن افتقاد الأجندة للوسائل والآليات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة كانت واحدة من العوائق الرئيسية في إطار الأهداف الإنمائية للآلفية، حيث ساهمت الأخيرة في تركيز الجهود السياسية على تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة وغيرها) وذلك على حساب ضرورات تنموية أخرى مثل تنويع الانتاج وبناء القدرات الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق، والآثار التوزيعية لسياسات الاقتصاد الكلي، بالإضافة الى إدارة عادلة ومستدامة للموارد الطبيعية وبناء حكم عالمي متوازن. علاوة على ذلك، بالرغم من كون الأهداف الإنمائية للآلفية عبارة عن أهداف مشتركة وعالمية يشرف المجتمع الدولي على تحقيقها، الا أنها تحولت في الواقع إلي حزمة من الأهداف ذات «حجم واحد يناسب الجميع»، وبالتالي أدت الى تحميل كل بلد مسؤولية متابعة نفس الأهداف المتفق عليها دولياً بغض النظر عن الاحتياجات الوطنية التنموية والظروف الأولية لكل بلد، الأمر الذي أدى الى اعتبارها منخازة ضد البلدان الأكثر فقراً.

أما بما يعني الهدف الثامن الذي يقضي بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، فبقي التقدم محدوداً للغاية نظراً لافتقاد جدول الأهداف الإنمائية للآلفية إلى التزامات محددة ليتم تنفيذها من جانب البلدان المتقدمة. بتعبير أدق، لم يتم تحديد الأهداف المتعلقة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بشكل دقيق، مما ساهم في إضعاف عملية مساعلة الدعم الدولي، وبالتالي أبقى العديد من الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي حبراً على ورق.

٣. المنطقة العربية بين التحديات والآفاق

لا تزال مجموعة من التحديات العالمية تواجه المنطقة العربية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أبرز تلك التحديات تكمن في استمرار التفاوت بكافة اشكاله الجغرافي والفنوي والاجتماعي، وتدهور الأمن الغذائي، وتفاقم المشكلات البيئية، وانتشار العنف والصراعات، ونقشي الفساد وضعف الدولة وغياب حكم القانون، وغيرها من التحديات كالبطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وتنامي التطرف والحركات الارهابية، وتفاقم ازمة الهجرة، والشيخوخة، وغياب الحرية بالإضافة الى تواصل الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وما يسببه من عوائق اجتماعية واقتصادية وأمنية في المنطقة.

إن عدم قدرة دول المنطقة على مجابهة تلك التحديات يعود لأسباب تتعلق بطبيعة النموذج الليبرالي السائد عالمياً ومواصلة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والنظام الاجتماعي وفق هذا النموذج لتوسيع وترسيخ حكم الرأسمالية الاحتكارية وحماية الظروف لمزيد من التراكم الرأسمالي. هذا بالإضافة الى طبيعة الدولة في المنطقة التي لا تزال تتميز بالرعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتمد على اقتصادات غير مُنتجة تخيب عنها اليات اعادة توزيع الثروات وانظمة الحماية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في تعطيل الحريات وتدجين منظمات المجتمع المدني والمنظمات النقابية والسيطرة على قراراتها، ناهيك عن استسراء الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في ظل غياب آليات المحاسبة والمساءلة والجهات المعنية في تنفيذها.

في هذا الاطار، لا بد من رؤية شاملة لمستقبل المنطقة والعالم ككل، ترتكز على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، وتصب ضمن إطار متكامل يرتكز الى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة، والتي تصبو جميعها إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية المستند الى المساواة والإستدامة والانصاف والمشاركة وحقوق الإنسان. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية، ترتكز على عقد اجتماعي جديد مُبرَم بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة.

٤. الاستراتيجيات البديلة والأطر المقترحة لأجندة التنمية لما بعد 2015

يجب ان تستند أجندة التنمية لما بعد 2015 إلى إطار تنموي جديد يتضمن نهج سياسات أكثر تقدمية وموائمة مع المبادئ العالمية لحقوق الانسان لمواجهة التحديات العالمية للتنمية وصون حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في جميع أنحاء العالم التي من المحتمل أن تنجم عن السياسات والاستراتيجيات القائمة.

ينبغي أن تستند عملية البحث عن نموذج أكثر استقراراً وعدلاً الى تقييم نقدي لتجارب التنمية في الماضي، وتخلص الى تحديد التدابير الجديدة اللازمة للرد على التحديات الجديدة الناجمة عن الأزمات المترابطة التي لحقت بعالمنا منذ بداية الألفية.

أي رؤية مستقبلية للتنمية في اطار ما بعد 2015 تتطلب بشكل واضح مسؤولية عالمية تخرز تغييرات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تتضمن تحولات في أنماط الاستهلاك والإنتاج العالمية والأطر التنظيمية الوطنية والدولية، حيث تساهم في تحديد استجابات سياساتية اقتصادية واجتماعية وبيئية أكثر تماسكاً وإنصافاً واستدامة، بالإضافة الى الترويج لهياكل حوكمة عالمية أكثر تمثيلاً.

ينبغي أن يتحول النقاش من التركيز على مجرد تحديد أهداف وغايات جديدة لما بعد عام 2015، الى تحليل القضايا الرئيسية ووسائل التنفيذ. في هذا الاطار، ينبغي الانتقال من التفكير في مجموعات جديدة من الأهداف الرقمية، نحو تصميم أهداف وغايات تتعامل مع مختلف الظروف الحرجة والبيئات التمكينية المتعددة.

لا يقتصر نجاح استراتيجية التنمية لما بعد 2015 على التصميم الفني الجيد وانما يتطلب دعم اجتماعي واسع، حيث أن وضع استراتيجية التنمية هو مشروع مشترك اجتماعياً في سبيل التحول والتقدم. ففي جميع الحالات الناجحة، احتفظت الدولة بدور هام وفعال في توجيه عملية التغيير، وفي تصحيح إخفاقات السوق وتحسين الفعالية الديناميكية الشاملة. في هذا الصدد ينبغي لإطار التنمية لما بعد عام 2015 أن يعترف بدور **الدولة الأساسي والفعال جنباً الى جنب مع الفاعلين التنمويين الآخرين من أجل الاستجابة للآزمات المتعددة التي تهب الاقتصاد الدولي**. هذا بدوره يتطلب الحفاظ على تماسك عام من أجل تجنب مبدأ التنازل عن ميزة من أجل الحصول على أخرى، بحيث أن الأدوات والسياسات المعتمدة لمعالجة أزمة معينة لا تؤدي إلى تفاقم آثار أزمات أخرى.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن ينطوي على **استراتيجيات فعالة قادرة أن تخلق تزاوجا بين الإنجازات قصيرة المدى واستدامة التنمية على المدى الطويل** من خلال اعتماد تدابير وسياسات تهدف الى مواجهة التقلبات الدورية، وخلق أسس مستدامة للنمو والتنمية، والحد من التوترات التوزيعية، بالإضافة الى تخفيف التكاليف البيئية.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن يتضمن استراتيجية واضحة لتحسين الرفاهية بطريقة مستدامة اجتماعياً وبيئياً. ومن أهم ركائز هذه الاستراتيجية **الدفع نحو سياسات تصنيع فعالة جنبا إلى جنب مع سياسات البيئة والطاقة من أجل نمو منخفض-الكربون**. فإن معظم تجارب التنمية الناجحة عملت على تنويع الإنتاج والابتعاد عن السلوك الريعي. وقد بُنيت الاستراتيجيات التي تقوم عليها هذه التحولات الاقتصادية على سياسات تدعم التنويع الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التصنيع النشطة بما في ذلك أسعار تنافسية للصرف، وتدابير ضريبية وائتمانية محفزة للاستثمار لا سيما الصناعات الوليدة، بالإضافة الى اتخاذ تدابير لدعم البحث والتطوير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المنوط بتعزيز الأوصال بالإنتاج الوطني.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن يتضمن **استراتيجية واضحة لجهة المرونة الهيكلية للاقتصادات النامية بما في ذلك درجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة الاندماج في الأسواق الدولية من خلال التحرير التجاري والاستثماري والمالي**. يتعين على الأخير أن يعتمد على حجم البلد والتخصص الإنتاجي الخاص به. هذا بدوره يتطلب سياسة انتاجية نشطة لتعزيز القدرات الوطنية، وخلق مزايا تنافسية ديناميكية، وتعزيز التقدم المستمر في امداداتها الإنتاجية والتصديرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون للبلدان النامية قادرة على وضع آليات تنظيمية لحساباتِ رؤوس الأموال الخاصة بها وذلك في سبيل تفادي استيراد أي تقلبات أو صعوبات في إدارة الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى محاربة التدفقات غير المشروعة.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن ينطوي على **استراتيجية إعادة توزيع فعالة وعادلة تتضمن سياسات مالية تصاعدية وسياسات عادلة ونشطة لسوق العمل**. نحن بحاجة إلى **نظام ضريبي تصاعدي** يحد من ازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء ويضمن العائدات الضرورية للدولة من الأفراد والشركات على حد سواء لكي تكون قادرة على توفير الخدمات العامة للمواطنين. بالإضافة الى ذلك، يجب ان تشمل الاستراتيجية **سياسات عمل تهدف الى توليد فرص العمل اللائق، ومعالجة ظاهرة تفشي القطاع غير المهيكّل** عبر تنظيمه وتقديم الدعم المطلوب.

• ينبغي أن يتضمن إطار التنمية لما بعد 2015 استراتيجية تقوم على شراكة عالمية جديدة للتنمية تسمح للدول والجهات التنموية الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والحكومات، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام الخ. **بمعالجة التحديات العالمية والوطنية**. هذا بدوره يستوجب تصميم نهج تعاوني ومتماسك على الصعيدين الوطني والدولي.

ه. مطلب عربي: العناوين والأهداف التي يجب ادراجها في أجندة ما بعد 20١5

بالإضافة الى ما سبق، تتبنى **منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية الاقتراحات العربية لأهداف التنمية المستدامة التي خلص اليها المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة** الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) و جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة البيئة في الأردن، و الذي انعقد في عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، في 4-2 نيسان/أبريل 2014.

ترتقي الأهداف العربية المقترحة الى تطلعات الشعوب العربية لجهة معالجة التحديات التي تواجه المنطقة العربية وتلبية احتياجاتها التنموية. وبما أن عملية صياغة الأهداف في اطار أجندة التنمية لما بعد 2015 هي عملية سياسية، فإن بلورة هذه الأهداف تأتي بشمارها حين ينقلها المفاوضون العرب الى قمة الأمم المتحدة لاعتماد جدول أعمال التنمية في 27-25 أيلول/سبتمبر 2015 لئيم ادراجها في الأجندة المرتقبة. لكن بالإضافة الى الأهداف المعلنة، فإن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية تدعو **لإدماج آليات التمويل الخاصة بمسار تمويل التنمية الذي تفوقه الأمم المتحدة ضمن أجندة التنمية لما بعد 2015**. فبالرغم من ان المسارين مستقلان، الا ان المواضيع المطروحة في كلا المسارين مترابطة بشكل عضوي، وأن تحقيق اي تغيير في النموذج التنموي يرتبط بنتائج هذين المسارين. وقد تم اعداد ورقة من قبل المفاوضين في المحطة القادمة لمسار تمويل التنمية (اديس ابابا في 16-13 تموز/يوليو 2015) تتضمن العناصر الأساسية للنقاش وتدعو الى حشد الموارد الوطنية في الدول النامية في سبيل الاعمال بتمويل التنمية.

في هذا الاطار، وانطلاقاً من روحية الاقتراح العربي لأهداف التنمية المستدامة، فإن العناوين والأهداف التي تدعو منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية الى ادراجها في أجندة ما بعد 2015 تتضمن:

• **الإشارة الى ضرورة إبرام عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة والعدالة الاجتماعية**. ويصب العقد الاجتماعي ضمن إطار متكامل يرتكز الى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية تدرج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في طليعة أولوياتها. **هذا بدوره يتطلب أن تقوم الدول بسن التشريعات التي تتوافق مع الأهداف المنشودة في اطار أجندة ما بعد 2015**.

- **توقيع كافة الدول على، وكذلك تنفيذ، المعاهدات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، والالتزام بالقوانين الدولية بما فيه حق الوصول الى المعلومات، حماية الشهود والمبلغين، بالإضافة الى المساءلة والمراقبة والمحاسبة**.
- **ادراج حرية الأفراد والأمم على الصعيدين السياسي والاجتماعي-الاقتصادي**. فكما أظهرت الانتفاضات العربية، لن تحقق التنمية من دون حرية. وتحقيق الحرية يتطلب عددا من التدابير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فعلى الجبهة السياسية، يجب أن يشمل التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينبغي وضع السياسات والمعايير وحدود الأهداف لإعمال هذه الحقوق. أما على الصعيد الاقتصادي، هذا يعني ايجاد نظام مالي داعم (الاستقرار المالي، التوجه الى الاقتصاد الحقيقي، وخدمة احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين)، بالإضافة الى التنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، وابداع سوق للسلع غير المضاربة، وتبادل التكنولوجيا والمعرفة والوصول اليها بأسعار معقولة. علاوة على ذلك، يجب بناء نظام تجاري واستثماري جديد يتوجه نحو التنمية، بحيث أن الاتفاقيات التجارية والاستثمارية بين البلدان تشمل الحق في **”حيز السياسات“** الذي يمكن البلدان النامية من وضع سياسات تدعم اعاش اقتصاداتها من حيث تعزيز القدرات الانتاجية وخلق فرص العمل اللائق والمساهمة في اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

- **إدراج الانصاف والعدالة الاجتماعية بوضوح**. فالعدالة الاجتماعية والتي تقوم على مبادئ المشاركة والانصاف والمساواة وحقوق الانسان تقضي بمكافحة جميع أنواع الفقر التي لا تقيسها خطوط الفقر التقليدية مثل الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة، والبطالة وعدم المساواة. وقد أشارت التقارير الى ازدياد هائل في نسب التفاوت بين الأشخاص، إذ أن العالم وصل الى مرحلة يمتلك فيها أثرى1 في المائة من سكان العالم أكثر من85 في المائة من الموارد. هذا وإن أنماط عدم المساواة لا تقتصر على الدخل، ولكن تشمل أيضاً التحيزات الجغرافية والعرقية والدينية والقائمة على نوع الجنس والتي تمثل عائقا واضحا أمام التنمية. لذا، من الضروري أن يقدم جدول الأعمال بعد عام 2015 تحليل متعمق لهذه التفاوتات متعددة الأبعاد مع تحديد أهداف ومعايير للقضاء عليها. كما ينبغي اعادة النظر بخط الفقر المحدد بالعيش على أقل من 1.25 دولار باليوم، حيث أنه على بحسب هذا المستوى، يصل الفقر في المنطقة العربية الى 4 في المائة، غير أنه أعلى بكثير في الواقع. أخيراً، وبما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فيجب التخلي عن مقاربة الأخيرة كونها كلفة والانتقال الى مقاربة حقوقية وتوسيع أرسنيات الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير المهيكّل.

- **توضيح واعمال حقوق اللاجئين والنازحين**. هذا يشمل حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون أكبر عدد من السكان بصفة لاجئ في التاريخ المعاصر، بالإضافة الى حقوق النازحين من جراء الحروب والمصاعب الاقتصادية. وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال بعد 2015 معايير واضحة للحكومات من حيث المعاملة العادلة لكل من اللاجئين والنازحين داخلياً، كما يجب تشجيع بلدان المنشأ على تسهيل عودة اللاجئين والنازحين الى مناطقهم الأصلية.

- **ادراج معالجة عدم المساواة بين الجنسين في اطار تحول نموذج التنمية عينه**. يتعين على أجندة ما بعد 2015 الانتقال من مجرد تعميم المساواة نحة الانصاف بين الجنسين، والتي يجب أن تكون محور أي نموذج جديد للتنمية وليس مجرد نتيجة ثانوية لسياسات معينة.

تعزيز الأطر التشاركية للحكم. يجب أن تشير أجندة التنمية لما بعد 2015 الى حق مختلف المعنيين في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. هذا يستلزم الاعتراف بالمجتمع المدني الى جانب غيره من اللاعبين التنمويين كشريك رئيسي في تحديد القضايا والسياسات والأهداف وتنفيذ برامج العمل، الأمر الذي يستتبع توفير فرص الحصول على المعلومات وغيرها من القنوات. بالإضافة الى ذلك، لا بد لأجندة ما بعد 2015 أن تشير الى أهمية الحوار الاجتماعي الممأسس بين العمال وأصحاب العمل والدولة.

الحفاظ على التماسك الاجتماعي. على أجندة ما بعد 2015 أن تتضمن وصفات سياسية واضحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ آليات العدالة الانتقالية حيث تدعو الحاجة.

إدماج آليات التمويل الخاصة بمسار تمويل التنمية الذي تفوقه الأمم المتحدة ضمن أجندة التنمية لما بعد 2015. إن المواضيع المطروحة ضمن مسار تمويل التنمية مترابطة بشكل عضوي مع تلك المطروحة في سياق أجندة التنمية لما بعد 2015. فلا بد للأخير أن يعالج المواضيع المتعلقة باصلاح الانظمة الضريبية الوطنية، وتغيير انماط الانتاج والاستهلاك وتعزيز دور الدولة، ومراجعة ادوار المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ادارة الشؤون المالية الدولية ومتابعة المفاوضات لاعادة هيكلة الديون السيادية. **في ما يتعلق بالاصلاح الضريبي، تدعو منظمات المجتمع المدني الى تعاون دولي في المسائل الضريبية ينتج اتفاقية ملزمة قانوناً وتحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك من أجل لضمان وجود إطار متين للعمل، بما في ذلك تعريف واضح للمبادئ وكذلك تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها**. فيجب أن يكون مسار تمويل التنمية جزءاً أساسياً من أجندة التنمية لما بعد 2015، تحديداً وأنه لا يصلح إغفال النقاش الدولي حول الشراكة العالمية من اجل التنمية كما هو الحال في اطار المفاوضات حول تمويل التنمية التي نكتفي ببعض الاصلاحات الهيكلية التي لم تثبت قدرتها على تأمين المساواة الاجتماعية والتنمية المطلوبة.

إدراج قضايا البيئة في جميع الأهداف بدلاً من التطرق اليها في هدف مستقل، مع تحديد معايير وآليات لتطوير غايات بيئية مترابطة.

ادراج ”إنهاء الاحتلال“ كهدف واضح وصريح مع مدة محددة بإنهاء الاحتلال. فالمنطقة العربية تعاني من أطول احتلال أجنبي (اسرائيلي) في التاريخ الحديث، يقوم بفرض نظام واضح للتمييز العنصري والديني، لا ينتهك القانون الدولي والمواثيق المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الانسان فحسب، بل ينتهك أيضاً الحق في التنمية.

موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بشأن تمويل التنمية

إدراج التنمية المستدامة في صميم أجندة التمويل



إدراج التنمية المستدامة في صميم أجندة التمويل

تستعرض هذه الورقة موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من عملية تمويل التنمية عمومًا ومن مؤتمر أدبيس أبابا لتمويل التنمية خصوصًا. وتبرز المبادئ الأساسية التي من المتوقع أن تستند إليها صياغة التوصيات المرتقبة في المجالات التي تتطلب احراز التقدم.

من المقرر أن تتجزأ الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ في شهر أيلول ١ سبتمبر ٢٠١٥. مع ذلك لا تزال سبل تمويل هذه الأهداف المستقبلية غير معروفة. عُقد المؤتمر الأول لتمويل التنمية في مونتيري في المكسيك عام ٢٠٠٢، تبعه تنظيم مؤتمر ثان في الدوحة في قطر عام ٢٠٠٨. قدم كلا المؤتمرين صورة عامة عن سبل تمويل التنمية لكنهما ظلّا غير ملتزمين بعملية التنفيذ. وُحدد موعد انعقاد المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية من ١٣ إلى ١٦ تموز ١ يوليو في العاصمة الاثيوبية أدبيس أبابا. وفي حين استكمل هذا المؤتمر بمجموعة من العمليات الدولية التي ستجري من الآن وحتى نهاية شهر أيلول ١ سبتمبر، يأتي انعقاد المؤتمر في مرحلة حرجة تترنح فيها التنمية المستدامة عند حافة الهاوية. مع ذلك، يوفر مؤتمر أدبيس أبابا فرصة سانحة لإدراج الالتزامات والمبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة في صلب أجندة التمويل التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

في حين لا تزال الدول العربية والبلدان النامية تواجه مجموعة من التحديات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تكمن هذه التحديات بصورة خاصة في الفوارق الجغرافية والفئوية والاجتماعية المستمرة، وفي انهيار الأمن الغذائي وتفاقم المشكلات البيئية، ناهيك عن التحديات الأخرى المتمثلة في البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وانتشار العنف والنزاعات الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلي النيوليبرالية التي سادت لعقود من الزمن. في مواجهة هذه الخلفية، لا بد من وضع رؤية جديدة لمستقبل المنطقة والعالم في هذا السياق تقوم على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية ضمن إطار متكامل ومتجانس يستند إلى مبادئ حقوق الانسان ويربط بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية المتكاملة والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة. لا بد أن تستند عملية البحث عن نموذج أكثر استقرارًا وانصافًا على التقييم النقدي للتجارب السابقة في مجال التنمية بغية استحداث استراتيجيات فعالة تهدف إلى إضفاء المرونة الهيكلية على اقتصادات البلدان العربية والنامية، ويشمل ذلك مستوى الانفتاح الاقتصادي ودرجة التجارة والاستثمار والاندماج المالي في الأسواق العالمية. وينبغي أن تهدف إلى استبدال نمودجي الاستهلاك والانتاج العالميين فضلًا عن تغيير الأطر التنظيمية الوطنية والدولية

وتنفيذ استراتيجية فعالة ومنصفة لإعادة التوزيع تشمل النظم الضريبية العادلة على المستويات الوطنية والعبارة للحدود.

إن مؤتمر أدبيس أبابا لتمويل التنمية أشد أهمية مما يبدو للعيان، وتشعر منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بأنها ملزمة بمطالبة المجتمع الدولي والحكومات بجعل مؤتمر أدبيس أبابا إنجازًا حقيقيًا في مجال التمويل الفعال للتنمية وصولًا إلى تمويل تنمية مستدامة محورها الشعب. ينبغي أن تشمل نتائج المؤتمر كافة المجالات إن كان الهدف منها التحفيز على اجراء تغيير جدي للحالة الراهنة. ولا بد أن تدخل حقوق الانسان ومكافحة الفقر وعدم المساواة بكل أنماطها واشكالها إلى مؤتمر أدبيس أبابا. لذلك، يكمن العامل الجوهري لنجاح المؤتمر الثالث لتمويل التنمية في قدرته على ضمان تلبية الأولويات التالية:

التحديات وسبل المضي قدمًا

تجدر الإشارة إلى أن عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية تمويل التنمية متكاملان تكاملاً وثيقاً في حين أن مساريهما مستقلان، وأن أي تغيير للنموذج الانمائي سيرتبط بالنتائج المترتبة على كلا المسارين. ولهذا السبب لا بد أن يحقق تمويل التنمية أكثر النتائج ملائمة ضمن إطار جديد للتنمية مُدخلًا سياسات أكثر تقدمية تتماشى مع المبادئ الدولية لحقوق الانسان في ظل استراتيجية واضحة لاضفاء المرونة الهيكلية على الاقتصادات النامية تشمل مستوى الانفتاح الاقتصادي ودرجة الاندماج في الاسواق العالمية عن طريق التجارة والاستثمار والتحرير المالي.

ترتبط احتياجات التمويل في القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً عالمياً المستوى، وتواجه الدول النامية منفردة فجوة في التمويل قدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام ٢٠١٤ بـ ٢,٥ ترليون دولار أميركي سنوياً. هناك العديد من التحديات التي تعترض طريق تمويل التنمية في المنطقة العربية، لا سيما في البلدان غير المنتجة للنفط حيث يكون الحيز المالي المخصص لتمويل التنمية المستدامة محدوداً. واستناداً إلى تقرير التنمية المستدامة العربية الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عام ٢٠١٥، قدرت فجوة التمويل في البلدان العربية بين ٨٠ و ٨٥ مليار دولار أميركي سنوياً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ولما كان ردم هذه الهوة أمراً بالغ الأهمية، فإنه لا ينبغي أن يُنجز باعتماد مقارنة العمل كالمعتاد إنما عن طريق معالجة التحديات الهيكلية الكامنة في نظام الحوكمة العالمي الحالي. يبدو جلياً الآن أن وضع الحلول السريعة لا يحقق التنمية المستدامة لا في المنطقة العربية ولا في العالم. لذا تشمل الحلول الهيكلية الساعية إلى تمويل التنمية المستدامة إنشاء مؤسسات ديمقراطية وفعالة وقابلة للمساءلة تتولى إدارة التمويل العالمي. يتعين على البلدان العربية والنامية تقييم مدى فعالية مصادر التمويل المتاحة الخاصة منها والعامه واستخدامها الأمثل وتأثيرها في التنمية المستدامة. وتحقيق هذا يتطلب أن تعمل تلك الدول على محاربة الفساد وتعزيز نظمها الضريبية والحد من التدفقات المالية غير الشرعية فضلاً عن إنشاء مؤسسات المساءلة العامة وإرساء الحكم وسيادة القانون.

التمويل الفعّال

لا بدّ أن يأخذ المؤتمر الثالث لتويل التنمية بعين الاعتبار كل مصادر التمويل المحتملة العامة منها والخاصة بالإضافة إلى المصادر المحلية والدولية . لجأ العديد من البلدان العربية إلى الدين العام المحلي مزاحمة بذلك خيارات التنمية والشركاء الاخرين في التنمية. وهذا يستلزم قياس مدى فعالية استخدام المال العام بما في ذلك الدين العام. علاوة على ذلك لا بد من النظر في إمكانية اللجوء إلى وسائل التمويل الأخرى بحيث نجنب الاجيال المستقبلية تحمل الأعباء .

عالميا، تشهد المساعدة الانمائية الرسمية تراجعا ملحوظًا . مع ذلك تُعد الدول العربية من ضمن أكثر البلدان تضررا . وفي هذا الإطار ، لا بدّ من دراسة وضع إطار متعدد الجوانب للمساعدة الانمائية بحيث يجري تطوير برامج ذات منفعة متبادلة بين الجهات المانحة الدولية والبلدان العربية عن طريق المساعدة الانمائية الدولية-العربية. فضلا عن ذلك ، تمارس تعبئة الموارد المحلية دورا مهما في التنمية لا سيما عن طريق الضريبة العادلة التي تمثّل أكثر نماذج تمويل التنمية استدامة ومشروعية .

التمويل الدولي العام

ثمة خطوة ضرورية إنما غير كافية وهي أن تقي الدول المقدمة أخيرا بالوعد الذي قطعته منذ عقود طويلة والقاضي بانفاق نسبة ٠,٧ من المئة من الناتج المحلي الاجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية ، وينبغي أن تستكمل هذه النسبة بمبلغ ١٠٠ مليار دولار أميركي سنويا تعهدت الدول الصناعية بدفعه في تمويل المناخ. تؤدي التنمية الفعالة دورا مهما في البلدان الفقيرة ولا سيما في أقل البلدان نموا وحيث تكون تعبئة الموارد المحلية منخفضة . وفي خطوة لا نقل اهمية عن ذلك ، يتعين على المجتمع الدولي تبني خطط ملموسة تظهر سبل تحقيق الإنزاماته . تستطيع البلدان الغنية التي عليها أن تقرر الوفاء بالتزاماتها إدخال طرق تمويل مبتكرة مثل الضريبة على المعاملات المالية التي نوقشت مطولا . كما يُمكن أن يؤدي التمويل المبتكر دورا إيجابيا على الصعيد الإقليمي في تمويل التنمية في البلدان العربية .
تقترح الاسكوا في وثيقة حديثة صادرة عنها تحمل عنوان مصادر مبتكرة لتمويل التنمية(٢٠١٥)٢ اعتماد السندات الخضراء والأصول المالية الاسلامية والصكوك الخضراء ، التي لا تزال المنطقة العربية تتغاضى عن استغلالها بوصفها ادوات قادرة على تمويل الفجوة التمويلية القائمة حاليا في العديد من البلدان العربية .

إلى جانب الطرق التقليدية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أدوات التمويل المهمة ، لا يزال ثمة ضرورة لاعتماد مقاربة أكثر شمولاً وتكاملا تغطي كل خيارات التمويل المختلفة ، مقاربة تعالج كل التحديات التي تعيق الاستغلال التام لكل مصادر التمويل الخاصة والعامة فضلا عن الموارد المحلية والدولية. وينبغي أن تستكمل هذه المقاربة بدعم إقليمي ودولي فضلا عن الدور المتوازن للقطاعين العام والخاص في ضمان تحقيق تعبئة هذه الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

التمويل المحلي

تُعد تعبئة الموارد المحلية عن طريق الاصلاح الضريبي عاملا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. إذ تمثّل الضرائب مصدرا أساسيا من مصادر التمويل ، وهي الشكل الذي يُرجح أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الميزانيات العامة .

لا يزال النموذج الاقتصادي السائد في البلدان العربية الخاضعة لبرامج مدعومة من مؤسسات التمويل الدولية منذ ما يزيد على عقدين من الزمن حتى الآن يسعى إلى تحقيق التنمية عن طريق إلغاء التعرفة وتخفيض معدل الضريبة المفروضة على الشركات وسن الحوافز الضريبية ، ومن تمّ الحد من قدرة هذه البلدان على تحصيل الإيرادات الضريبية وتأمين الخدمات الأساسية العامة . علاوة على ذلك ، تظهر البلدان العربية بصورة عامة تदन ملحوظ في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي واعتمادًا على الضرائب غير المباشرة والضريبة على القيمة المضافة ، ومحدودية الضرائب التصاعدية وأهمية الاقتصاد عير الرسمي ، ناهيك عن غياب الضرائب المفروضة على الثروات والمعدلات المخيفة للتدفقات المالية غير الشرعية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . في حين تبلغ نسبة متوسط الإيرادات الضريبية في الناتج الاجمالي المحلي ٣٥,٤ من المئة في البلدان ذات الدخل المرتفع، لا تتجاوز هذه النسبة ١٠ إلى ١٧ من المئة في البلدان العربية وتسجل ١٣ من المئة في البلدان ذات الدخل المنخفض و١٩,٢ من المئة في البلدان ذات الدخل المتوسط. وعلى غرار ذلك ، قدرت النزاهة المالية العالمية النسبة المخيفة للتدفقات المالية غير الشرعية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ ١٢,٢ من المئة من مجموع متوسط التدفقات في عام ٢٠١١. وعليه، تشمل المقترحات الضرورية لتعبئة المواد المحلية بفعالية ما يلي :

١. توليد ما يكفي من عائدات الدولة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية لظلال الشركات عبر الوطنية والأغنياء الذين غالبا ما يتمتعون بمعاملة ضريبية تفضيلية ويُمنحون الحوافز . وهذا الأمر يتطلب تعزيز قدرة السلطات الوطنية للإيرادات ومؤسسات التدقيق وغيرها من الهيئات الرقابية .

٢. اعتبار الممارسات الضريبية المتنوعة المسيئة (مثل تجنب الضرائب والتهرب من دفعها والاحتتيال والتدفقات المالية غير الشرعية وتحويل الارباح وغيرها) إنتهاكا لحقوق الانسان لأنها تقوض بدرجة خطيرة الجهود التي تبذلها البلدان العربية والنامية لتحصيل حصة عادلة ومناسبة من الضرائب وتؤثر سلبا في حقوق مواطنيها.

٣. إن التصاعدية في فرض الضرائب عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة . إذ أنها تؤدي إلى جانب زيادة عائدات الدولة في صندوق الاستثمارات العامة دورا في مكافحة انعدام المساواة الاقتصادية والمساواة في الجنسين فضلا عن تعزيز الحكم الرشيد والاستدامة البيئية ٤ .

التمويل الخاص

تؤدي الصناديق الخاصة دورا مهما في عملية التنمية . ويتكون الجزء الأكبر من التمويل الدولي للبلدان النامية من التمويل الخاص الذي يعتمد بدوره على الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافظة والتحويلات المالية والمدخرات المحلية. بأي حال ، وبهدف اعتبار مؤتمر اديس أبابا مؤتمراً لتمويل التنمية ، لا بد أن يبرز بوضوح اثر التمويل الخاص ووجهته. لقد تخلف الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في البلدان العربية عن المعدل العالمي في أعقاب الانتفاضات والاضطرابات اللاحقة التي رافقت الفترة الانتقالية. لذا، يُمكن أن يترك هذا النوع من مصادر التويل الخاصة إلى جانب القروض الخاصة وغيرها أثرا إيجابيا وكبيرا في الانتعاش الاقتصادي . مع ذلك، لا بد من توجيهها نحو القطاعات الانتاجية للاقتصاد لا سيما القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ولا بدّ أن تُخضع عملية تمويل التنمية التمويل الخاص لحقوق الانسان والضمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين فضلا عن معايير التنمية مثل المساعدة الانمائية الرسمية وغيرها من المصادر .

تجدر الإشارة إلى أن كبرى مصارف التنمية المتعددة الأطراف مطالبة بممارسة دور أكبر في تمويل أهداف التنمية المستدامة عن طريق الانتقال من المليارات إلى التريلونات في تدفق الموارد والاستثمارات التي سيتم توجيهها عبر المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف. وتشمل المقترحات المقدمة من المؤسسات المذكورة أنفا دعوة البلدان إلى تحسين بيئاتها المؤسسية والسياساتية لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة والتمويل الخاص ومن ثم تيسير القوانين الخاصة بحركة رأس المال وتخفيف القيود المفروضة عليها . ولما كانت مصارف التنمية المتعددة الأطراف شريكا بناءً ، والصناديق الخاصة تمارس دورا مهما في تحقيق التنمية ، علينا أن نكون مدركين تماما للاعتماد المفرط على التمويل الخاص لا سيما الآتي عن طريق المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف التي غالبا ما تقودها مصلحتها الخاصة عوضا عن المنفعة العامة. ولإنهاء هذا الوضع ، لا بدّ أن يضمن مؤتمر أديس أبابا قيام مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بإنشاء عملية الغرض منها دراسة الدور المنوط بمصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية لتعزيز إستجابتها لجدول أعمال التنمية المستدامة الذي يشمل تعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال حقوق الانسان والتخفيف من حدة الفقر والبطالة فضلا عن تحفيز الاستدامة البيئية. ومن المهم جداً أن تُصمم مصارف التنمية المتعددة الأطراف ولايتها وفقا لمقتضى الحال وأن تعيد النظر باستراتيجيات المشاركة (بما فيها اختيار القطاعات) لتتواءم مع تحديات التنمية الوطنية واحتياجاتها .

وينبغي أن تبين عملية تمويل التنمية وظيفه القطاع الخاص حيال الدولة بوضوح . إذ يعدّ القطاع الخاص إلى جانب أصحاب المصلحة شريكا حيويا في التنمية لا سيما عن طريق توفير الاستثمار والانصاف في الجوانب الانتاجية للاقتصاد . إنما ولتحقيق النتائج الفضلى ، يتوقع أن تتصدى عملية تمويل التنمية لاستغلال حقوق الانسان من قبل بعض الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تطغى على الدولة والتي تضر ممارساتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يتعين على مؤتمر تمويل التنمية الضغط باتجاه توسيع قرار الأمم المتحدة الداعم لوضع صك دولي ملزم قانوناً للشركات يضمن تطبيق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ٥.

التمويل الهجين

تشمل المصادر المختلطة مزيجًا من مصادر التمويل الخاصة والعامة علي حد سواء ويشمل ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص . تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة للتعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تمويل السلع والخدمات المالية المختلفة. لكن حتى تلبى هذه المنتجات المركبة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين ، لا بدّ أن يكون هناك إطار مؤسسي وتشريعي وهياكل مالية مناسبة بالإضافة إلى بناء القدرات والقبول من جانب الجمهور وتعزيز الدعم السياسي. ولا بدّ أيضا أن تخضع هذه الشراكات لضمانات لشفافية والمساءلة الالزامية إمتثالا لقواعد حقوق الانسان ومعاييرها حيث تتقدم حقوق الانسان والوصول إلى الخدمات الأساسية العامة على الربح.

الشراكة العالمية

لقد أظهرت اتفاقية شراكة بوسان وإقامة الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعّال بوضوح انتقالا في جدول أعمال التنمية باتجاه المعونة في أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومنذ إبرام شراكة بوسان في عام ٢٠١١ جرى تأكيد أهمية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات صنع السياسات . تمارس الدولة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية إلى جانب منظمات المجتمع المدني والاتحادات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها دورا في تصميم الأولويات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية . مع ذلك ، يتعين على عملية تمويل التنمية أن تغرس في صميم الشراكة العالمية مفهوم المسؤولية المشتركة لكن المتباينة فضلا عن المساعلة المتبادلة المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة .

وبالطريقة عينها ، سيكون من المهم جداً أن تجدد الدول المتقدمة التزامها بالشراكة العالمية. تاريخيا ، أخفقت الدول المتقدمة في الوفاء بالتزامها المساهمة بنسبة ٠,٧ من المئة من دخلها القومي الاجمالي إلى الدول النامية على شكل مساعدة إنمائية رسمية وفق ما يقتضي اطار الأهداف الانمائية للألفية . يتعين على الدول المتقدمة النظر في رفع نسبة مساهمتها في المساعدة الانمائية الرسمية من ٠,٧ من المئة إلى ١٠ من المئة من الدخل القومي الاجمالي .

ملكية التنمية

مما يتسم بأهمية كبرى هنا هو أن تتبوأ التنمية المستدامة والفعالة في المؤتمر الثالث لتمويل التنمية صلب جدول أعمال التمويل الذي ينبغي أن يهدف بدوره إلى إعمال حقوق الانسان وإنشاء مؤسسات التمويل العالمية الفعالة والديمقراطية والقابلة للمساءلة التي تكافح التفاوت الهائل وتتولى مسؤولية المخاطر والأثار المترتبة على تغيير المناخ.

يتعين على المجتمع الدولي المدعوم من قادة دول العالم الصناعي الحرص على أن تنماشى تعبئة الأموال مع الهدف الاسمي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة . وهذا يستلزم التفعيل التام للتحوّل نحو نموذج الملكية الديمقراطية للتنمية على المستوى الوطني . يصعب تحقيق اي تنمية مستدامة بلا حيز سياساتي عالمي يمثل المسار الوطني وأولويات التنمية في كل بلد فضلا عن حقه في تقرير مصيره.

^[1] Ibid. 5

^[2] http://css.escwa.org.lb/edgd/3607/1500198.pdf3

^[3] http://www.christianaid.org.uk/Images/financing-people-centred-sustainable-%20development-january-2015.pdf4

مشاركة الجمهور

ستصاب الجهود المبذولة لتحقيق التنمية بالشلل حتما في ظل نظام غير شامل ومن غير مشاركة الجمهور في عمليات صنع السياسات . إذ أن مشاركة الجمهور والحوار عاملان أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . كما إنهما عاملان مهمان أيضا لاجراء أي تقييم شفاف لآثار استراتيجيات التنمية والسياسات المختلفة بما في ذلك القطاعات التي تركز عليها التنمية. ولا بد أن نتخبط منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في عملية التنمية ولا بد من اعتبارهم شركاء أساسيين في صناعة السياسة. وينبغي أن تحكم العلاقة بين أصحاب المصلحة المختلفين قيم المسؤولية المشتركة والمساءلة والالتزام على المستوى الوطني.

رد فعل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أجندة عمل أديس أبابا

انحراف عن أسس التنمية المستدامة



انحراف عن أسس التنمية المستدامة تموز / يوليو 2015

عُقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز / يوليو وخلص إلى وثيقة ختامية، سُميت أجنده عمل أديس أبابا، تجسد خطة المجتمع الدولي لتنفيذ وتمويل جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جاء مؤتمر تمويل التنمية الثالث في وقت حرج لا تزال فيه الدول النامية والدول العربية تواجه التحديات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكمن هذه التحديات بصورة خاصة في الفوارق الجغرافية والفئوية والاجتماعية المستمرة، وفي انهيار الأمن الغذائي وتفاقم المشكلات البيئية، ناهيك عن التحديات الأخرى المتمثلة في البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وانتشار العنف والنزاعات الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلي النيوليبرالية التي سادت لعقود من الزمن. وإزاء هذه الخلفية، لا بد من وضع رؤية جديدة لمستقبل المنطقة والعالم تقوم على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية ضمن إطار متكامل ومتجانس يستند إلى مبادئ حقوق الانسان ويربط بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية المتكاملة والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة. لا بد أن تستند عملية البحث عن نموذج أكثر استقرارا وانصافا إلى التقييم النقدي للتجارب السابقة في مجال التنمية بغية استحداث استراتيجيات فعالة تهدف إلى إضفاء المرونة الهيكلية على اقتصادات البلدان العربية والنامية، ويشمل ذلك مستوى الانفتاح الاقتصادي ودرجة الاندماج التجاري والاستثماري والمالي في الأسواق العالمية. وينبغي أن تهدف إلى استبدال نموذجي الاستهلاك والانتاج العالميين فضلا عن تغيير الأطر التنظيمية الوطنية والدولية وتنفيذ استراتيجية فعالة ومنصفة لإعادة التوزيع تشمل النظم الضريبية العادلة على كافة المستويات بما فيها الوطنية والعبارة للحدود.

لربما قدمت نتائج المؤتمر خطة مفصلة حول آليات تمويل أجنده التنمية المستدامة الجديدة المقرر اعتمادها في أيلول / سبتمبر في نيويورك، إلا أنها تفقر إلى القدرة لخلق مخرجات حقيقية قابلة للتنفيذ، هذا ناهيك عن إخفاقها في معالجة التحديات الهيكلية. إزاء هذه الخلفية، يُطرح سؤال مركزي حول مدى ملاءمة أجنده أديس أبابا في ما يتعلق بقدرتها على دعم نظام اقتصادي عالمي يضمن عملية تمويل للتنمية محورها الناس، تصون البيئة وتستند إلى تبني مقاربة شاملة ومتكاملة تشمل كل خيارات التمويل اللازمة لمعالجة التحديات التي تحول دون الاستقادة الكاملة من كل مصادر التمويل بما فيها المصادر الخاصة والعامه فضلا عن الموارد المحلية والدولية. ولتحقيق هذا الغرض، تجد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية نفسها مجبرة على إبراز القضايا المهمة التالية:

تعبئة الموارد المحلية: تؤدي الضرائب العادلة دورا حاسما في مجال التنمية وتمثل الشكل الأكثر استدامة وشرعية لتمويل التنمية. تُظهر البلدان العربية بصورة عامة التذني الملحوظ في نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي والاعتماد على الضرائب غير المباشرة والضريبة على القيمة المضافة، ومحدودية الضرائب التصاعدية وتنامي الاقتصاد عير الرسمي، ناهيك عن غياب الضرائب المفروضة على الثروات والمعدلات المخيفة للتدفقات المالية غير المشروعة من

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالرغم من الدعوات التي وجهها المجتمع المدني العالمي لجذب الدعم الاقليمي والدولي بغية تعزيز التعبئة الفعالة للموارد المحلية والعبارة للحدود عن طريق التركيز على توليد ما يكفي من عائدات الدولة بتوسيع القاعدة الضريبية من جهة والتصدي للممارسات الضريبية المتنوعة والمسيئة (مثل تجنب الضرائب والتهرب من دفعها والاحتيال والتدفقات المالية غير الشرعية وتحويل الأرباح وغيرها) من جهة ثانية، لا تزال الالتزامات الحقيقية لضمان العدالة الضريبية والمساواة ضعيفة. في الواقع، تم رفض واحد من المقترحات الرئيسة التي تقدمت بها دول مجموعة الـ ٧٧ والمجتمع المدني العالمي حول إنشاء هيئة ضريبية حكومية ودولية، شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة، تتولى الأمم المتحدة الاشراف عليها وتتمتع فيها الدول المتقدمة والنامية بحق المشاركة على قدم المساواة في إصلاح السياسات الضريبية العالمية، وحيث يُمكن أن تؤدي العضوية العالمية إلى وقف التدفقات المالية غير المشروعة والتصدي لتهرب الشركات من دفع الضرائب، وبالنتيجة أدى هذا الرفض إلى المحافظة على نفوذ نادي الدول الغنية على الشؤون الضريبية العالمية.

الصناديق الخاصة ومصادر التمويل المختلفة: تؤدي الصناديق الخاصة دورا مهما في تحقيق التنمية، وقد أعربت أجنده أديس أبابا في الواقع عن الدعم العالمي لمجموعة من التدابير الرامية إلى تشجيع التحول الاقتصادي المُستدام في البلدان النامية عن طريق جذب التمويل الخاص. مع ذلك، فإن خطة العمل لم تُضع التمويل الخاص لحقوق الانسان والضمانات التي تراعي المساواة بين الجنسين ومعايير التنمية. علاوة على ذلك، أخفقت في إدخال الالتزامات الضرورية المُلزَمة لاختضاع الشركات للمساءلة وفقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان والعمل والحقوق البيئية.

كما تحفظ الأجنده بالموقف السابق للمجتمع الدولي الذي يدفع بقوة باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص والمصادر المختلفة للتمويل الخاص، بما في ذلك الشركات بين القطاعين العام والخاص، في تمويل الخدمات العامة في إطار أجنده تمويل التنمية. في الواقع، يكاد تعزيز الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص أن يصبحا جزءا لا يتجزأ من سياسة الأمم المتحدة على الرغم من المخاوف المتعلقة بأثرهما على حقوق الانسان. تكشف التجربة حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص في معظم الدول التي نُفذت فيها عن اوجه القصور التي شابتها ومنها ارتفاع كلفة الخدمات العامة واختفاء الاقتراض العام مع توفير ضمانات حكومية طويلة الأجل كي تجني شركات القطاع الخاص الأرباح. وما دامت تقشل الأجنده في الاعتراف بالدور الانمائي للدولة وقدرتها على تنظيم المصلحة العامة، ثمة خطر كبير بأن تقوّض المصادر الخاصة والمختلطة التنمية المستدامة عوضا عن المساهمة في تحقيقها.

الملكية الديموقراطية للتنمية: يصعب تحقيق أي تنمية مستدامة من غير سياسة عالمية توضح مسار التنمية وأولوياتها على الصعيد الوطني بالإضافة إلى الحيزين التنظيمي والسياساتي والحق في تقرير المصير في كل بلد.

لربما يُنظر في الواقع إلى أجنده أديس أبابا على أنها تراجع في عدد من القضايا الملحة ذات الصلة التي تشمل ضعف الالتزام الدولي بالعمل على توفير الحيزين السياساتي والتنظيمي الضروروين للحكومة الوطنية لتنظيم قطاعاتها الإنتاجية والحيوية بما ينماشى واحتياجات البلد الانمائية. على سبيل المثال، لم تتضمن هذه الأجنده أي تقييم نقدي إنمائي وحقوقي للقواعد التجارية والاستثمارية. وعلى غرار ذلك، أخفقت في تأمين بدائل للاعتماد على السلع، ولم تتعهد بوضع تقييم لأثر اتفاقيات التجارة والاستثمار على حقوق الانسان والاستدامة بهدف تحقيق الانسجام بين التزامات الحكومة الوطنية والتزاماتها خارج الحدود

الاقليمية، كما فشلت في معالجة العيوب التي تشوب الأحكام المسؤولة عن تقلص الحيزين التنظيمي والسياساتي في تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة أو إزالتها.

الشراكة العالمية: في حين تركز الأجنده على تنشيط الشراكة العالمية والتعاون الانمائي الدولي وتفعيلهما، لم يرد أي التزام قوي في ما يخص مسألتي الشفافية والمحاسبة، بما في ذلك الالتزامات الحقيقية من قبل الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة بنشر المعلومات (الشاملة والمتاحة في الوقت المناسب) المتعلقة بكل الأنشطة الانمائية وتدفق الموارد. علاوة على ذلك، بالرغم من أن الأجنده جاءت على ذكر مبدأ "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة"، لا تزال اللغة المُستخدمة ضعيفة وغير ملزمة.

المشاركة العامة والحوار: يشكلان عاملان جوهريان لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة. كما لا يُمكن الاستغناء عنهما في أي عملية تقييم للأثر تطل الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية المختلفة بما في ذلك القطاعات التي ترتكز عليها التنمية. لم يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني أو أي من أصحاب المصلحة المعنيين على أنهم شركاء أساسيون في رسم السياسات، وظلت مشاركة الجمهور لا سيما على مستوى صناعة القرار العالمي رمزية لا تحكمها قيم المسؤولية المشتركة والمساءلة والالتزام على المستوى الوطني.

أصبح جليا أن الحلول السريعة، والتي ترتكز عليها أجنده العمل بمعظمها، لن تضمن تحقيق التنمية المستدامة لا في المنطقة العربية ولا في العالم. في الواقع، سيعجز أي تمويل لأجنده التنمية عن تحقيق التنمية المستدامة ما لم نهض بالتحديات الهيكلية التي ستقضي إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية وفعالة وقابلة للمساءلة تتولى إدارة التمويل العالمي. وفي هذا الصدد، لا بد أن تنتج عملية متابعة مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية المراقبة الفعالة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ في جدول اعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالإضافة الى ضمان تخصيص حيز دولي أكبر للنقاش والمفاوضات بغية تعزيز أجنده تمويل التنمية الحالية.



مشاورات ٢٠١٥

سيد شرف محسن شرف الموسوي	الجمعية البحرينية للشفافية	ربيع فخري	منظمة العمل الدولية
أشرف حسين سالم	المبادرة المصرية لحقوق الشخصية	عبد البريكي	منظمة العمل الدولية
إبراهيم مكرم بباوى	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية	أديب أبي حبيب	المركز اللبناني للتدريب النقابي
علياء غنام	جامعة الدول العربية	كارين شاهين	نحو المواطنة
احمد خلف	جامعة الدول العربية	رشا شقير	نحو المواطنة
محمد محمود السيد	شبكة رائد	جمانة مرعي	المعهد العربي لحقوق الإنسان
أحمد عوض	مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية	فهمية شرف الدين	اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا وشؤون المرأة
آمنة فلاح	اتحاد المرأة الأردني	عامر خياط	المنظمة العربية لمكافحة الفساد
رضا قرهش	الإتحاد الدولي لنقابات العمال	حبيب معلوف	حزب البيئة اللبناني
نزهة حافضي	الفضاء الجمعي	كنج حمادة	الجامعة اللبنانية
منجد ابوجيش	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية	جانا البابا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة
ايداد عمرة	مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية	أسامة صفا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة
وسيلة عياشي	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات	دينا تنير	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة
جمال الجواهري	جمعية الأمل العراقية	خالد حسين	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة
مدني عباس مدني	منظمة نداء التنمية السودانية	جاسم غلم	
مهدي جعفر	جمعية البينية العمانية		
زياد عبد الصمد	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية		
زهرة بزّي	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية		
حسن شرّي	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية		
صلاح الدين الجورشي	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية		
فاتح عزام	مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة		
منار زعيتر	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني		
أمل حرقص	التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني		
أحمد الديراني	المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين		

مشاورات ٢٠١٤

د. عمّار جفّال	الدراسات المغربية	أحمد عوض	مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
سيد سلمان المحفوظ	الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين	نبيلة حمزة	مؤسسة المستقبل
سيد شرف محسن شرف الموسوي	الجمعية البحرينية للشفافية	نعمت كوكو محمد حامد	مركز الجندر للبحوث والتدريب
هبة الله محمود عبد الرؤوف خليل	المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مدني عباس مدني	منظمة نداء التنمية السودانية
نديم منصور	المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	ربيع نصر	المركز السوري لبحوث السياسات
د. بثمان الفيصل	المنظمة العربية للتنمية الادارية	عايدة أحمد	رابطة المرأة العراقية
عمرو الفر	المنظمة العربية للتنمية الإدارية	جمال الجواهري	جمعية الأمل العراقية
علياء غنام	جامعة الدول العربية	عبد الله خالد	منظمة المسلة - كردستان
نورهان صالح	جامعة الدول العربية	افيان غلام علي	منظمة تموز للتنمية الاجتماعية
منى عزّت	مؤسسة المرأة الجديدة	سعاد التريكي	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
ريم عبدالحليم محمود	المبادرة المصرية لحقوق الشخصية	سيده راشد	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
عبد المولى إسماعيل	منتدى الحق في المياه في المنطقة العربية	عبد الجليل البدوي	المنبر التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
إبراهيم مكرم بباوى	الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية	عزام محجوب	جامعة المنار - تونس
وائل محمد إبراهيم حسين	جريدة الشروق	سامي عوادي	الاتحاد العام التونسي للشغل
محمد الاغاتي	المنتدى العربي للبدائل	علاء طالبي	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
غادة عبد التواب	مؤسسة فورد	صلاح الدين جورشي	منتدى الجاحظ
محمد سعيد السعدي	المعهد العالي للتجارة وإدارة الأعمال	ياسين المرزوقي	المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم
أنس الحسنواوي	الفضاء الجمعي	علي سيف عبده كليب	منتدى التنمية السياسية
الحسن سيوتي	الفضاء الجمعي	نبيل ماجد	المنتدى الاجتماعي والديمقراطي
سيدينا ولد خطري	الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي	عرفات الرفيد	مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان
ايداد عمرة	مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية	أميرة ابوغرين	مؤسسة ليبيا الجديدة
ماجدة المصري	وزير سابق, وزارة الداخلية	إلهام الهادي أبو لوغمة	منتدى المرأة الليبي
سما عويضة	مركز دراسات المرأة	زياد عبد الصمد	شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
مصطفى تليلي	الاتحاد الدولي لنقابات	فريدريكو نيتو	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة (الإسكوا)
نادية شبانة	الاتحاد الدولي لنقابات	سميرة عطا الله	مركز المرأة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الأمم المتحدة (الإسكوا)
حسين العتيبي	جمعية المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان		

رولا مجدلائي

شربل نحاس

ربيع فخري

عبد البريكي

مصطفى سعيد

أورسولا كولك

ليلى قبلان

رودولف جبرائيل

سيلفانا اللقيس

جمانة مرعي

ماريانا خياط

إيلي أبو عون

كندة محمدية

أحمد مروة

أسامة صفا

أديب نعمة

حسن كريم

رانيا الجزائري

فيرديانا غارسيا-كيلس

نيرانجان سارانجي

منير بردويل

بتول يحفوفي

فهمية شرف الدين

أحمد الديراني

أديب أبي حبيب

محسن زين الدين

مدير-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الأمم المتحدة

وزير اسبق

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

دياكونيا

إتحاد المقعدين اللبنانيين

المعهد العربي لحقوق الإنسان

وزارة الشؤون الإجتماعية

بعثة حقوق الإنسان في لبنان

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الأمم المتحدة

وزارة المالية

مركز تنمية الموارد المحلية

اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا وشؤون المرأة

المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين

المركز اللبناني للتدريب النقابي

شبكة المنظمات غير الحكومية اللبنانية

منى مراد

محمد بسام

وفاء اليسير

أنيتا نايار

عمرو نور

عبد الوهاب العريض

روبرتو بيسيرو

احمد بن سيف البرواني

فاطمة بنت محمد النخريّة

شاكر الشالمي

امال خليل

محمد حزام احمد ابو عريج

ناجح داود سالم

شريف عبد الله نعمان

هبة يوسف الحوراني

ايمان الشعلان

خلدون عوض

عفت ادريس

نهى محمد مرسي

اتحاد درويش

مجدي عبدالحميد بلال

عبدالمجيد حسن

نبيل عبدو

د. سعيد صقري

جاسم غلم

ليلى البنزرتي

كاثرين جانفيير توبين

رابطة المسؤولية المدنية

مؤسسة الإمام الصدر

المساعدات الشعبية النرويجية

مؤسسة داغ همرشولد

مدير اللجان الإقليمية-مكتب نيويورك

جريدة الشرق

المرصد الاجتماعي

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

اخصائي اجتماعي وزارة الشؤون الاجتماعية

مديرة عامة بوزارة الشؤون الاجتماعية

مؤسسة بيت الحرية

نقابة المحامين الاردنيين

وزارة الخارجية

الهيئة الخيرية الاردنية

الهيئة الخيرية الاردنية

الهيئة الخيرية الاردنية

المنظمة الانسانية لضمان حقوق المرأة العاملة

المجلس القومي للمرأة

صحافة

الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية

مؤسسة المرأة الجديدة

منظمة العمل الدولية

الجمعية الاقتصادية العمانية

أحمد عوض

جمال الجواهري

وسيلة عياشي

فرح قبيسي

فرح شقير

إيلي الأعرج

منى عباس مدني

غولدا عيد

نعمات كوكو محمد حمد

أديب أبو حبيب

حبيب معلوف

وفاء اليسير

ابراهيم الصالح

زياد خالد

سمير طوق

زياد عبد الصمد

زهرة بزي

حسن شري

سارة بخاري

صلاح الدين الجورشي

مشاورات ٢٠١٣

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

جمعية الأمل العراقية

الإتحاد العام التونسي للشغل

المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

برنامج الأمم المتحدة الانمائي، لبنان

شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتوعية من مخاطر المخدرات

منظمة نداء التنمية السودانية

الشبكة الإقليمية العربية للعمل على الايدز

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

المركز اللبناني للتدريب النقابي

الهيئة اللبنانية للبيئة والإمءاء

المساعدات الشعبية النرويجية - لبنان

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان/لبنان

نقابة العمال

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

فاتح عزام

ماهينور البدراري

مجدي عبد الحميد فرج بلال

طارق النابلسي

عزيز رغالي

أودون هيرنينغ

عبد البريكي

فرانك هاجمان

عبد الله الزعبي

إريك لامونتان

سيمون سالم

عادل عبد اللطيف

اغنيس سبيازي

الأمم المتحدة - المفوضية السامية لحقوق الإنسان

المركز المصري لحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الجمعية المصرية لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية

جامعة الدول العربية

الفضاء الجمعي

المساعدات الشعبية النرويجية

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية

ص.ب.: ١٤/٥٧٩٢ | مزرعة ٢٠٧٠ - ١١٠٥ | بيروت، لبنان | هاتف: ٣٦٦ ٣١٩ ١ ٠٩٦١ | فاكس: ٦٣٦ ١٨١٥ ١ ٠٩٦١



www.annd.org